الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثالثة 2024- الدورة البرلمانية العادية (2024 - 2025) - العدد: 6

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 16 رجب 1446
الموافق 16 جانفي 2025

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 17 شعبان 1446
الموافق 16 فيفري 2025

فهرس

1 – محضر الجلسة العلنية التاسعة ..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2 – ملحق ..... **ص** 29

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الخميس 16 رجب 1446
الموافق 16 جانفي 2025

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل؛ رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الثقافة والفنون؛
- السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيدة وزيرة البيئة وجودة الحياة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدات والسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وبالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة.

وطبقا لأحكام الدستور، والقانون العضوي رقم 16 – 12 المعدل والمتمم، وطبقا أيضا للنظام الداخلي لمجلس الأمة؛ نشرع مباشرة بالقطاع الأول؛ قطاع السكن والعمران والمدينة والكلمة للسيد لخضر مولاي سعدون، فليتفضل مشكورا؛ مدة التدخل ثلاث دقائق.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات، السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن في الجلسة العلنية الأولى لسنة 2025، والسؤال الشفوي الأول في نفس السنة.

قبل طرح سؤالي الشفوي، أود العودة قليلا إلى التاريخ، بعد إذن المجاهد، السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، وأذكّر بمقولة الزعيم الراحل هواري بومدين، حين قال: "إذا رأيتم فرنسا غير راضية عنا، فنحن في الطريق الصحيح"، واليوم التاريخ يعيد نفسه؛ كما نهنئ أنفسنا وإخواننا في غزة وفلسطين على إرغام الكيان الصهيوني على وقف إطلاق النار.

أما عن سؤالي الشفوي، للسيد المحترم وزير السكن والعمران والمدينة، فهو كالتالي:

نظرا للمجهودات الجبارة التي تقوم بها الدولة في كل القطاعات، نجد قطاع السكن من أهم القطاعات التي تشهد برامج كبيرة وضخمة على مستوى الوطن، من سكنات بمختلف الصيغ ومدن جديدة وهياكل قاعدية، كالملاعب

والمستشفيات.. وكل هذا لإعطاء دفعة قوية لتطوير البلاد واحتياجات المواطن والدولة، وتغيير واجهة المدن الجزائرية والقضاء على البناء الفوضوي والهش والمناظر التي تسيء إلى الجزائر.

إلا أننا نلاحظ أن المباني الجديدة، من عمارات ومدن جديدة، بمجرد تسليمها لأصحابها، تبدأ عملية الترميم وتغيير الواجهات بتصرفات فردية غير مدروسة وغير قانونية وبطرق بدائية، شوهت المظهر الخارجي وجمالية العمران؛ وبالتالي، تسيير الأمور على عكس ما هو مبرمج وما هو موجود من قبل مكاتب الدراسات وما يطمح له المواطن والدولة الجزائرية.

السيد الوزير المحترم،

– ما هي الآليات والإجراءات التي تعتمد عليها دائرتكم الوزارية، من أجل كبح هذه التصرفات؟

– ما هو البرنامج المعد من قبلكم لتصحيح أو إصلاح الواجهات التي تم تشويهها من طرف ساكنيها؟

تقبلوا مني، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات الشكر والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ردا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، لخضر مولاي سعدون، حول التصرفات الفردية وغير المدروسة التي تطال البنايات والواجهات، يشرفني أن أوافيكم بالإيضاحات الآتية:

لم يتوان القطاع في وضع كل النصوص القانونية والتنظيمية التي تؤطر عملية البناء بصفة عامة، انطلاقا من تسليم رخصة البناء والمراقبة والمتابعة وكذا تسليم شهادات المطابقة عند الانتهاء من عملية الإنجاز؛ تتمثل هذه النصوص القانونية في:

– القانون رقم 90 – 29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم؛

– القانون رقم 05 المعدل والمتمم للقانون رقم 90 – 29 المتعلق بالتهيئة والتعمير؛

– القانون رقم 15 – 08 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها؛

– المرسوم التنفيذي رقم 55 – 06 الذي يحدد شروط وكيفيات تعيين الأعوان المؤهلين للبحث عن مخالفات التشريع والتنظيم؛

– المرسوم التنفيذي رقم 156 – 09 الذي يحدد شروط وكيفيات تعيين فرق المتابعة والتحقيق؛

– المرسوم التنفيذي رقم15 – 19 الذي يحدد كيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، المعدل والمتمم؛

– القرار الوزاري المؤرخ في 02 يوليو 2022 الذي يحدد تشكيل لجان مراقبة عقود التعمير؛

– بالإضافة إلى التعليمة الوزارية المؤرخة في 10 نوفمبر 2024 المتعلقة بالتغييرات والملاحظات داخل وعلى واجهة السكنات والمحلات والتي وجهت إلى السادة المدراء العامين لدواوين الترقية والتسيير العقاري، المدير العام لوكالة "عدل" والمدير العام لـ"جاست إيمو عدل" للتسيير العقاري.

وعليه؛ فإن الحصيلة المسجلة في مجال وضع حد لظاهرة التغييرات العشوائية وغير المرخص لها من الفترة الممتدة من تاريخ 10 / 11 / 2024 إلى غاية 31 / 12 / 2024 لحظيرة سكنات "عدل" وكمثال أعطي إحصائيات لشهري عمل من نهاية سنة 2024، يعني عند أكبر مرقي عقاري وهي وكالة "عدل"، ليحوز على برنامج قوامه 515 ألف وحدة سكنية (515000) المسيرة من طرف "جاست إيمو".

– عدد السكنات محل الزيارات التفتيشية 176605.

– عدد السكنات التي تم توجيه إعذارات لشاغليها 4765.

– عدد السكنات التي تم إيداع ملفاتها لدى مصالح العدالة 1378.

– عدد السكنات التي تم إرجاعها إلى حالتها الأصلية 4387.

ويمكن تلخيص هذه الوضعيات، حسب نوعية التغييرات بما يلي:

– وضع الصهاريج على الأسطح وعلى مستوى الأجزاء المشتركة 1565 حالة.

– وضع المكيفات الهوائية على مستوى الواجهات 638 حالة.

– تغييرات على مستوى السكنات والأجزاء المشتركة 2462 حالة.

كل هذه الإجراءات المتخذة من طرف مسيري برنامج "عدل" تم تعميمها على جميع المرقين العقاريين العموميين، لاسيما دواوين الترقية والتسيير العقاري وكذا المؤسسات الوطنية للترقية العقارية التي تشرف هي كذلك على تسيير حظيرة سكنية تقدر بأكثر من 1.6 مليون وحدة سكنية، موزعة عبر التراب الوطني، حيث تم تجنيد فرق مراقبة على مستوى كل وحدات التسيير لهذه المؤسسات؛ وفي هذا الشأن فإن عملية المراقبة الدورية لرصد أي تغييرات غير مرخص بها على مستوى الأجزاء المشتركة للبنايات وداخل السكنات والمحلات، بما في ذلك الواجهات والسلالم والفراغات الصحية يتخذ بشأنها الإجراءات المنصوص عليها، لاسيما المتابعات القضائية.

وللإشارة، فقد تم على مستوى المؤسسات اللامركزية التابعة للقطاع، المتمثلة في دواوين الترقية والتسيير العقاري للولايات وكذا المديرية العامة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية جل الإجراءات، نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، تم إيداع أشخاص رهن الحبس في كل من ولايتي وهران وسطيف، الذين قاموا بتغييرات على مستوى العمارات، مع وجود تحقيقات قضائية في ولاية بشار ضد أشخاص قاموا بتغيير في هيكلة المحلات التجارية، وهم على مستوى أروقة العدالة.

ولغرض كبح ظاهرة التدخلات العشوائية على البنايات والأنسجة العمرانية، فإن وزارتنا بصدد مراجعة القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير في صورة جديدة، تتكفل بكل الجوانب في سياق التنمية المستدامة، كالتحكم في آليات وأدوات التعمير واستحداث شرطة العمران وتعزيز عملية المراقبة.

وتبقى مراقبة ظاهرة إدخال التغييرات على البنايات مسؤولية الجميع، بحيث تستوجب التنسيق بين مختلف مصالح الدولة من الجماعات المحلية وأصحاب المشاريع والمرقين العقاريين، مع ضرورة إشراك المواطن والعمل على التحسيس والتوعية بالمخاطر الناجمة عنها، بالتوازي مع تطبيق القانون بكل صرامة في سبيل تحسين المحيط المبني والواجهات العمرانية، شاكرين لكم اهتمامكم بانشغالات القطاع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد لخضر مولاي سعدون، إن كان لديه تعقيب.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس.

نشكر السيد الوزير المحترم على الإجابة، وبالرغم من النصوص القانونية والتعليمات الوزارية، وجب تدخل جهات أخرى، أو أجهزة الدولة الأخرى من جماعات محلية لكبح هذه الظاهرة التي أصبحت عامة.

بينما أنا أستمع إلى إجابتك، معالي الوزير المحترم، انتابني ما قال الشاعر بشار بن برد:

متى يبلغ البنيان يوما تمامه
إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم
فلو ألف بان خلفهم هادم كفى
فكيف ببان خلفه ألف هادم

فكيف بمجهودات الدولة وبمئات الآلاف من السكنات؟ وبالنظر إلى التطور العمراني حاليا، فإن نوعية العمل جيدة، بينما لا تزال التغييرات، فكل شخص يغيّر كما يريد والردع نراه قليلا جدا.

والملاحظ كذلك بخصوص التجمعات السكنية، أنه بمجرد أن يبدأ المواطن أو الساكن في ترميم تلك الشقة، تدوم هذه العملية لسنوات؛ وبالتالي، تصبح هذه التجمعات ورشة عمل مفتوحة تفوق 10 سنوات.

معالي الوزير، حبذا لو يتمّ طلاء واجهات هذه العمارات باللون الأبيض، لتوحيد النمط العمراني للمدن المطلة على البحر الأبيض المتوسط؛ فمن الناحية العلمية، اللون الأبيض هو الأقل امتصاصا للحرارة؛ وبالتالي فهو يساهم في ترشيد الطاقة الكهربائية في الصائفة، لأنه في إطار موجة التردد بين الأشعة فوق البنفسجية والأشعة تحت الحمراء، نجد اللون الأبيض هو الأقل امتصاصا للحرارة.

في الختام، نلاحظ أنه بخصوص الأرصفة كذلك كل

شخص يستعمل الرصيف الذي يناسبه ويلونه كما يحلو له أو كما يشاء.

معالي الوزير، لقد أتيحت لي الفرصة لزيارة دولة البرازيل، رأيت في كل المدن وكل مناطق هذه الدولة الأرصفة ملونة بلون واحد وموحد، مبنية بشكل واحد وبمواد محلية الصنع، نود لو تكون لدينا نظرة استشرافية على مدى 25 سنة أو 30 سنة لكي يكون هذا العمل موحدا.

شكرا مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة لكم السيد الوزير، إن كان فيه رد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد العضو على التعقيب؛ أستطيع أن أقول لك إنه بخصوص التغييرات، فإن الترسانة القانونية موجودة وأقول لك إنني لا أوافقك الطرح في وضع قوانين جديدة، تطبيق هذه القوانين المعمول بها حاليا؛ يجب أن نعمل بها؛ والتجربة التي نقوم بها على سكنات "عدل" قدمتها وفقا لإحصائيات، أشاطرك الرأي في أن العملية لا تخص فقط قطاع السكن وإنما تمس كل القطاعات، حتى مسألة إشراك المواطن فهو أمر مهم ويكون عن طريق التحسيس.

وفيما يخص قانون التعمير الجديد، الذي نحن بصدد الانتهاء منه، رسمنا وشرّعنا شرطة العمران وستأتي كأداة إضافية للقيام بمراقبة هذا النوع من الأعمال.

السكنات التي نقوم بتوزيعها في أحسن حال ويقوم بعض المواطنين، ولا أقول كلهم، بجعل الأحياء في حالة مغايرة، سنعمل على المراقبة بخصوص ألوان العمارات، هناك مختصون في هذا المجال ومكاتب دراسات لديهم الخبرة اللازمة للاتجاه نحو هذه الرؤية، إن شاء الله، وشكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيدة سامية العلمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة سامية العلمي: السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

إطارات مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد وزير السكن والعمران والمدينة المحترم،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

على إثر الرسالة الواردة إلينا من قبل مكتتبي "عدل 2" باتنة، الموجهين إلى موقعي "عدل" عين التوتة ورأس العيون والمتبقين من دون شهادات تخصيص وطلبهم إلغاء التخصيصات الأخيرة للمكتتبين، الموجهين إلى موقعي "عدل" عين التوتة ورأس العيون وإعادة إدراجها على مستوى مواقع "عدل" بدائرة باتنة: مشروع 780 مسكنا طريق لامبيريدي، مواقع بارك أفوراج، مواقع حملة 3، وكذا السكنات الشاغرة.

السيد الوزير المحترم، نحيطكم علما أن المكتتبين الموجهين إلى الموقعين المذكورين قاموا بتنظيم وقفة سلمية يوم 29 جويلية 2024 للمطالبة بما يلي:

1 – رفع التجميد عن 280 سكنا المجمدة بمشروع 780 مسكنا المخصص قبل انطلاقه لمكتتبي "عدل"، الأرقام الأخيرة، وإعادة صب شهادات التخصيص بهذا المشروع، وذلك باحترام مبدإ الإقامة والرقم التسلسلي لتحقيق الاكتفاء في سكنات "عدل"، مع إمكانية استغلال السكنات الشاغرة على مستوى مشاريع "عدل 2" المتواجدة بدائرة باتنة.

2 – صب جميع شهادات التخصيص دائما للمكتتبين المتبقين من برنامج "عدل 2" لولاية باتنة، حسب الإقامة وعدم تركهم يواجهون مصيرا مجهولا.

السؤال هو:

– ما هي الآليات والأولويات التي وضعتها دائرتكم الوزارية من أجل إيجاد حلول للمكتتبين الموجهين إلى موقعي "عدل" عين التوتة ورأس العيون؟

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلت مشكورة، السيدة عضو مجلس الأمة المحترمة، سامية العلمي، بطرح انشغالها، حيث تطرقت من خلاله إلى بعض انشغالات مكتتبي "عدل 2" بولاية باتنة، لاسيما مسألة إعادة صب شهادة التخصيص للمكتتبين الموجهين إلى موقع عين توتة ورأس العيون؛ وعليه يشرفني أن أحيط سيادتكم بأن ولاية باتنة قد استفادت في إطار برنامج "عدل 2" من برنامج قوامه 12183 وحدة سكنية منتهية 100٪، حيث تم تجنيد أوعية عقارية بمساحة تفوق 100 هكتار بمبلغ استثماري يقدر بـ 7.3 مليار دينار جزائري ويمكن تلخيص وضعية هذا البرنامج، من حيث التوزيع، على النحو التالي:

- عدد المكتتبين المقبولين 12183.
- عدد السكنات المخصصة 12011.
- عدد المفاتيح المسلمة 10621.
- عدد قرارات التخصيص في طور التبليغ 153 وسيتم تبليغهم في الأيام القادمة.
- عدد المستفيدين الذين سوف يتم إلغاء استفادتهم 19.

كما أعلمكم بأن إصدار شهادة التخصيص للمكتتبين يتم وفق المواقع المتاحة، مع اعتماد الرقم التسلسلي كمعيار أساسي وكذا نسبة تقدم الأشغال.

أما مسألة اعتماد معايير الإقامة، موضوع سؤالكم، فيجدر التنويه بأن المراسيم والقرارات المنظمة لهذه الصيغة لا تعتمد على الإقامة كمعيار لاختيار الموقع، وبالرغم من هذا، وعلى سبيل المثال، فإن دائرتنا وأمام بعض الوضعيات، ولاسيما في الجنوب الكبير، قد عملت على تخصيص السكنات حسب الإقامة.

أما بخصوص الفئة المعنية بسؤالكم، التي تطلب إعادة إصدار شهادات جديدة بموقع طريق لامبيريدي، بلدية باتنة، فإن وكالة "عدل" شرعت في إنجاز 503 مساكن، حسب عدد المكتتبين الأواخر الذين تتوفر فيهم شروط القابلية؛ في هذا الصدد، يجدر التنويه بأن 97٪ من المكتتبين في ولاية باتنة تم تلبية رغباتهم فيما يخص اختيار المواقع.

أما بالنسبة لاقتراحكم المتعلق بإمكانية استغلال السكنات الشاغرة، فأعلمكم بأنه وبعد إجراء التحقيقات على مستوى كل البطاقيات تم إلغاء استفادة الذين ثبت بشأنهم عدم توفر شروط القابلية، حيث وبتاريخ 31 ديسمبر 2023، تم تسجيل 38 سكنا شاغرا، تم إعادة تخصيصه لفائدة مكتتبين آخرين بنفس الإجراءات المعتمدة في هذا الإطار.

تلكم هي، السيدة المحترمة، أهم المعطيات المتعلقة بسؤالكم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى الكلمة للسيدة سامية العلمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة سامية العلمي: شكرا للسيد الرئيس المحترم، شكرا للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير، مشروع 780 مسكنا بطريق لامبيريدي خصص أصلا لأصحاب الأرقام الأخيرة "عدل 2" بباتنة، وبعد تدخل السلطات واقتطاع الوعاء العقاري من الطبيعة الفلاحية، أصبح المشروع مسجلاً لأصحاب الأرقام الأخيرة، بعد دراسة العدد بالضبط، إلا أنه وبعد انطلاق الأشغال بهذا المشروع أنجز منه 503 وحدات سكنية فقط، مع تجميد الباقي، أي 280 وحدة سكنية دون أي قرار بسبب سوء تسيير مدير وكالة "عدل" السابق؛ وفي انتظار صب شهادات التخصيص تفاجأ المكتتبون أصحاب الأرقام الأخيرة بمنح مشروع 780 مسكنا الذي أنجز منه 503 وحدة سكنية لأصحاب الطعون القديمة، يعني لأولئك المستفيدين سنة 2021 على مستوى عين التوتة ورأس العيون، أي أنه تم تسوية وضعيتهم على حساب أصحاب المشروع أصلا الذين هُجّروا إلى عين التوتة ورأس العيون، هل يعقل، السيد الوزير، أن يتم تسوية مشكل بخلق مشكل آخر؟! كل هذا تسبب فيه المدير السابق

الذي يمكننا القول إنه لم يتمكن من تأدية مهامه.

ومن بين الحلول المقترحة لهذه الوضعية، هناك حل جزئي، ويتمثل في توزيع السكنات الشاغرة باعتماد مكان الإقامة، هل يعقل، السيد الوزير، أن أسجل سكنا أنا وزوجي وبصفتي موظفة بباتنة وكذلك زوجي، وليكن في علمكم، سيدي الوزير، نحن ننتظر هذا السكن، وفي الأخير أجد نفسي في بلدية رأس العيون التي تبعد عن باتنة بـ 80 كلم، بغض النظر على أنها منطقة جبلية؟ أنا موظفة وزوجي موظف أين أترك أبنائي؟ وأنا أصلا لست لا من بلدية رأس العيون ولا من عين التوتة! لما سجلت في المنصة وضعت باتنة وشهادة إقامتي تثبت أنني مقيمة بباتنة، ثم أجد نفسي مستفيدة في رأس العيون التي تبعد بـ 80 كلم عن ولاية باتنة!!

السيد الوزير، لو لم تجمد 780 مسكنا لما طرح الإشكال في باتنة، لكنهم رخصوا لـ 503 مساكن وجمدت 280!!

بالنسبة للسكنات الموجودة على مستوى عين التوتة ورأس العيون – سيدي الوزير– التي تم دمجها ضمن مشروع "عدل 3": تجدر الإشارة إلى أن المكتتبين المهجرين إلى عين التوتة ورأس العيون في مرحلة اختيار الموقع لم يتم ذكرها بتاتا بعين التوتة ورأس العيون، بل تم منحهم اختيارًا واحدًا وهو بلدية باتنة والعقد الذي تم إمضاؤه من المستفيدين في المشروع فيه 780... إلى جانب هذا، فإن المسافة، أذكرك وأعيد التذكير، تبعد من مدينة باتنة إلى بلدية رأس العيون بحوالي 80 كلم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، إذا كان لك رد على التعقيب، فتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيدة العضو على التعقيب، دعينا نتفق على أمور واضحة وأساسية تخص الوكالة، أي من قوانين سكنات "عدل"، لما شرع المشرع بخصوص سكنات "عدل"، لم نأخذ بعين الاعتبار لا مكان الإقامة ولا مكان العمل، فمن المفروض أن يكون المكتتبون مطلعين على هذه القوانين. يوم الإكتتاب كانت الأمور واضحة بالنسبة لكل المكتتبين، يعني تركزون على مسألة 3٪، دعني أقول لك إن 97٪ من الطلبات حسب مواقع السكنات أو مواقع العمل تم تلبيتها في ولاية باتنة، لماذا لا أتكلم عن 97٪ وأتكلم عن 3٪؟

أعود إلى الإشكال المتعلق بموقع 780 مسكنا، لا يوجد لدينا برنامج مجمد في وكالة "عدل" كلمة تجميد في وكالة "عدل" لا أساس لها من الوجود، نحن ننجز سكنات "عدل" حسب الطلبات وحسب التسجيلات التي كانت موجودة سنة 2013، قمنا بإنجاز السكنات حسب المواقع التي أتيحت لنا، 100 هكتار في ولاية باتنة ليس من السهل توفيرها ونحن نعرف أن المنطقة كلها أراضي خاصة أو فلاحية، يعني وكالة "عدل" تبني بما أتيح لها من عقارات.

فيما يخص سوء تسيير مدير المشروع، أنا لست متفقا معك في هذا الأمر، مدير المشاريع كانت قد وجهت له ورقة طريق لإنشاء هذه السكنات، يعني الإشكال لا يكمن في سوء تسيير المدير، بل هي استراتيجية على مستوى وكالة "عدل"، تطبق على مستوى الولايات أو على مستوى مديريات المشاريع.

فيما يخص 780 مسكنا، كنا قد أنجزنا آخر برنامج وهو 503 مساكن نظير آخر المكتتبين الذي طرح بشأنه مشكل العقار ومع السلطات المحلية، وأنا شاكر السيد الوالي من هذا المنبر، بحيث عملنا في نفس الاتجاه ومن خلاله تحصلنا على خفض المستوى لهذه الأرضية والتي سمحت لنا بالانطلاق في أشغال 503 مساكن التي تعادل نفس عدد مكتتبي "عدل" الأخيرين من ذوي الطعون وقد تمت الاستجابة لكل الطعون الخاصة بهم بالقبول.

لا يمكن أن نقول إن بلدية عين توتة... لا يزال 334 مكتتبا موجودا هنا يرفضون الانتقال إلى عين توتة أو رأس العيون، عين توتة تبعد بحوالي 35 كلم والطريق مزدوج ويستغرق الوقت مدة 15 دقيقة وهي تعتبر من أكبر دوائر ولاية باتنة، سوف نرى، لا أدري، ربما في برنامج "عدل3" نجد الحلول لهذه الفئة المتأخرة التي ترفض الانتقال إلى هذه المواقع، لكن وكالة "عدل" تنجز سكنات حسب القطع الأرضية المتوفرة لديها، يعني أن نلبي طلبات الساكنة بنسبة 100٪، يمكنني القول إنه أمر مستحيل ربما صل إلى نسبة 97٪ ونوفر لهم سكنات حسب طلبات العمل وطلبات الإقامة، أظن أن برنامج "عدل" في ولاية باتنة قد نجح وكانت من أولى الولايات التي انتهت بها المشاريع؛ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على كل هذه التوضيحات؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد حسان بشري، فليتفضل مشكورا.

السيد حسان بشري: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس، صالح ڤوجيل المحترم،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الوزير،
يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:
يشهد مستشفى 120 سريرا بدائرة العبادلة تأخرا استثنائيا، بالنظر إلى تاريخ بداية الأشغال به سنة 2011، والمشروع لا زال يراوح مكانه ولم ير النور بعد.
مع العلم – سيدي الوزير– أن الأشغال بالمستشفى المذكور شبه متوقفة منذ سنوات، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول الأسباب الحقيقية وراء هذا التأخر، خصوصا وأن ساكنة دائرة العبادلة تعلق آمالا كبرى على اكتمال الأشغال بهذا المشروع الحيوي؛ وبالتالي، التكفل الصحي للمرضى في غياب المنشآت الصحية بالدائرة.
السؤال – سيدي الوزير – الموجه إليكم هو:
– ما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا التأخر في إنجاز هذا المشروع الذي امتد إنجازه لأكثر من 14 سنة؟
– وما هي الإجراءات المتخذة لإتمام الأشغال به؟
وفي الأخير، تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
ردا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، حسان بشري، الذي بادرتم بطرحه والذي يرتبط بالإجراءات المتخذة لإتمام أشغال إنجاز مستشفى 120 سريرا بدائرة العبادلة بولاية بشار، يشرفني أن أفيد سيادتكم بعرض حال شامل لوضعية إنجاز المشروع مفصلة كما يلي:
لقد تم تسجيل هذا المشروع على عاتق مديرية الصحة لولاية بشار بتاريخ 14 أفريل 2007 وبرخصة برنامج أولية تقدر بـ 1.3 مليار دينار جزائري، وتم اقتناء مكاتب دراسات "براك" والمؤسسة المكلفة بالإنجاز "باتيمكو –غرب" وانطلقت عملية الإنجاز بتاريخ 16 أفريل 2013، تبعا للأمر بانطلاق الأشغال المؤشر عليها من طرف مديرية الصحة.
– وبتاريخ 20 أوت 2013، تم تحويل العملية إلى الولاية التي كلفت مدير السكن والتجهيز العمومي للإشراف المنتدب على المشروع.
– وبتاريخ17 نوفمبر 2013، تمت إعادة تقييم العملية بمبلغ 513 مليونًا، لتصبح رخصة البرنامج الإجمالي للمشروع 1.8 مليار دينار جزائري، وبعد توجيه ثلاثة إعذارات للمؤسسة، تم فسخ الصفقة من جانب واحد بتاريخ 22 نوفمبر 2016.
على إثره تمت عملية انتقاء مؤسسة إنجاز جديدة وتنصيب مكتب دراسات جديد لتكملة أشغال إنجاز المشروع.
– وبتاريخ 12 ديسمبر 2018، انطلقت الأشغال بحصة واحدة للهياكل الكبرى بمبلغ قدره 473 مليون دينار جزائري، وقد انتهت مقاولة الأشغال بنسبة 100٪.
أما الحصة الثانية والخاصة بما تبقى من أشغال الأجنحة وإنجاز الملاحق التقنية مع مختلف الشبكات، فقد تم الانطلاق في الأشغال في 12 ديسمبر 2021 بمبلغ قدره 748 دج، غير أن العملية تطلبت التقييم بمبلغ 1.2 مليار دينار جزائري لإنجاز الحصص المتبقية، وقد تم إيداع الملف على مستوى وزارة المالية لسنتين متتاليتين (2022 و2023) ودعني أقول لك حتى في جانفي سنة 2024 تحصلنا على التقييم وتمت المصادقة على كل دفاتر الشروط وانتهينا من الإشعار بالمناقصات، والآن عقود شركات الإنجاز وما تبقى من (Les VRD) والشبكات المختلفة هي الآن لدى اللجنة الولائية للمصادقة عليها لكي ننطلق في الأشغال.

هذا المشروع الذي انطلقنا فيه سنة 2007، أشاطرك الرأي وأتفق معك لا يزال.. ونحن الآن في سنة 2025، ليس بالمشروع الوحيد، توجد عدة مشاريع على المستوى الوطني، ومن أجل ذلك نحن نعمل مع السيد وزير المالية والسيد وزير الصحة لتحويل كل هذه المشاريع المتوقفة إلى قطاع السكن.

ولكي تكون لدينا الصلاحيات الكاملة للانطلاق في هذه المشاريع المتوقفة، القطاع متمكن من هذا النوع من هذه المشاريع، إن شاء الله، فكل ما تبقى من أشغال سنة 2024 سننتهي منها في أقرب وقت، وشكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد حسان بشري، هل لديك تعقيب؟

السيد حسان بشري: شكرا للسيد الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

كنت آمل، أنا والكثير من ساكنة دائرة العبادلة وساكنة ولاية بشار على العموم، أن نجد إجابة أكثر ملاءمة وهي تحديد آجال دقيقة لإتمام هذا المشروع؛ هذا المشروع الحلم بالنظر إلى التأخر الكبير والاستثنائي وغير العادي الذي دام أكثر من 15 سنة، خصوصا وأن بداية الأشغال بهذا المشروع بدأت بالتوازي مع انطلاق مشروعي مستشفى ببني ونيف ومستشفى بكرزاز، وقد تم إنجاز هذين المشروعين، إلا أن مستشفى دائرة العبادلة لا يزال يراوح مكانه، نتمنى من السيد الوزير أن يعجل بإتمام المشروع، وشكرا جزيلا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد الرئيس.

السيد العضو، شكرا على التعقيب.

والله الإجابة الملائمة، أظن أنني قدمتها لك، فالمشروع متوقف، لأن إعادة تقييم سنتي (2022 و2023) تحصل عليها سنة 2024، نحن نعمل من أجل الانطلاق في المشروع وفي أقرب وقت، يعني الإجراءات التعاقدية قد انتهينا منها وأحسن إجابة ملائمة هو أن يتحول هذا المشروع إلى قطاع السكن وهكذا تكون لدينا كل الحرية لأخذ القرارات في هذا النوع من المشاريع، وهذا ما نعمل عليه، لكن أن تطلب مني تاريخ الاستلام فليس من عادتي أن أتكلم عن التواريخ، لكن أعدكم أننا سنبذل قصارى جهدنا، إن شاء الله، وأن هذا المشروع سيحظى بمتابعة على المستوى المركزي وسوف ننتهي منه في أقرب وقت؛ وشكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى وزارة الثقافة؛ وبالمناسبة نهنئ السيد وزير الثقافة على المنصب الهام وثقة السيد رئيس الجمهورية، نتمنى لك كل النجاح وهذه هي الزيارة الأولى لمجلسنا؛ الكلمة للسيد براهيم أكادي، فليتفضل مشكورا.

السيد براهيم أكادي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

(..كلام باللهجة التارڤية..)

من أجل رفع تمثيل دور الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهڤار في الولايات الجديدة الجنوبية (برج باجي مختار -عين ڤزام) ومن أجل حفظ وتثمين وتأمين المواقع البيئية الثقافية السياحية للحظيرة الثقافية للأهڤار، وكذلك من أجل مسايرة الظروف الحالية والتغيرات الاجتماعية الثقافية، وتعزيز قدرات الحركة الجمعوية والطلبة والتلاميذ وترقية نشاطاتهم الثقافية والتراثية، وتأمين نقل وانتقال الموروث الثقافي الموجود بالبلديات التي تحتويها الحظيرة.

السؤال المطروح: سيدي الوزير، متى يتم إنشاء أقسام ذات طابع عملي في كل من البلديات التالية: تيمياوين -تين زواتين -عين ڤزام -أبلسة -عين أمڤل -تاظروك -فڤارة الزوى وكذلك إنغر؟

وفي الأخير، تقبلوا مني، سيدي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الثقافة والفنون، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

زميلاتي، زملائي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيد براهيم أكادي، عضو المجلس المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، وجب التنويه بسؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، المتعلق بإنشاء الأقسام الإقليمية ذات الطابع العملي للحظيرة الثقافية للأهقار، في كل من البلديات التالية: تيمياوين –تين زواتين –عين ڤزام –أبلسة –عين أمڤل –تاظروك –فڤارة الزوى وإنغر؛ وهو سؤال لا ينطلق من منطلق الممارسة النيابية والسياسية وحدها، بل سؤال لرجل عارف ومختص، لكونكم أحد الفاعلين في مجال التراث وحمايته ومختصا في علم الآثار، ما يجعلكم على اطلاع بظروف ومتطلبات العمل في الحظائر الثقافية، على العموم، والحظيرة الثقافية للأهقار، على وجه الخصوص، وهذا أمر مشرف وأنا ممتن لكم بهذا السؤال.

ويشرفنا في هذا المقام، أن نقدم لكم هذا العرض والاستفاضة في الإجابة لتعميم الفائدة حول ماهية الحظائر الثقافية، لأنها موضوع مهم جدا وأهميتها الوطنية في المحافظة على الأقاليم المصنفة، وفق قانون التراث رقم 98 – 04، المتضمن حماية التراث الوطني.

أنشئت الحظيرة الثقافية للأهقار في 3 نوفمبر 1987 وتم وضعها تحت وصاية وزارة الثقافة والفنون، لأهمية التراث الثقافي الذي تزخر به، لاسيما الرسومات والنقوش الحجرية لفترات ما قبل التاريخ (**كلام باللهجة التارڤية**) على سبيل الذكر لا الحصر، وهي مسيرة من طرف مؤسسة عمومية وهي الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهقار، الذي يسهر على حماية وحفظ وتثمين التراث الثقافي في إطاره الطبيعي.

فمن هذا المنبر، نرفع تحية لكل موظفي وإطارات الحظيرة ومن خلالهم إلى كل سكان الولايات الغالية التاريخية التي تشغلها هذه الحظيرة: تمنراست، عين ڤزام، عين صالح، برج باجي مختار.

وبخلاف باقي المؤسسات تحت الوصاية، سواء المتحفية أو المكلفة بتسيير المواقع الأثرية المحمية، فإن دواوين الحظائر الثقافية ومنها ديوان الحظيرة الثقافية للأهقار، تختص بالتحديات الجغرافية والتكامل؛ الجغرافية من حيث كونها شاسعة جدا وهو ما يجعل من رصد ومتابعة كل مواقعها عبئا كبيرا، يتطلب تضحيات واجتهادًا مضاعفًا من قبل المسيرين والإطارات وكل الفاعلين، وإلى وعي كبير من قبل المواطنين.

أما التكامل فيتعلق بارتباط فضاء الحظائر للمتدخلين الآخرين الكثيرين وهو ما يتعلق بالممارسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياحية وغيرها.

الأمر الذي استدعى تكييف سبل ومنهجيات تسيير خاصة، تضع في أولوياتها حماية التراث ورصده وجرده وهي لاشك منهجيات أثبتت نجاحها لفترة من الزمن، لكن التغيرات التي يشهدها العالم في بنية الاتصال وفي التكنولوجيا وفي التسويق لتراث المواقع، كما ذكرتموه في السؤال، وكذلك في العمل البحثي، يدفعنا اليوم إلى التفكير في تجسيد تجديد منهجيات تسيير حظائر ثقافية ووضع خصوصيتها في المقام الأول.

السيد الرئيس،

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

كما تعلمون، يسير تراث إقليم الحظيرة الثقافية للأهقار، حاليا، عبر مديرية بتمنراست، ثلاثة أقسام إقليمية ذات الطابع العملي بكل من تمنراست، إدلس وعين صالح و38 مركز مراقبة وحراسة، 8 منها مبنية وهي منتشرة حسب أهمية التراث المتواجد في مختلف المواقع والقرى، تغطي أقاليم 11 بلدية لولايات: تمنراست، عين صالح، عين ڤزام وبرج باجي مختار؛ وأوافقكم الرأي بأن ارتقاء بعض البلديات أو بعض الدوائر إلى ولايات، خاصة تلك التي تقع في حدود أقاليم الحظيرة الثقافية، على غرار ولايتي عين ڤزام وبرج باجي مختار بالحظيرة الثقافية للأهقار، يقتضي بالضرورة التفكير في التكيف مع الوضع ولم لا إنشاء أقسام عملياتية ضمن ما يعرف بالهياكل خارج المقر، طبقا لأحكام المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12 – 291 المؤرخ في 21 /7 /2012، الذي يحدد القانون الأساسي للديوان الوطني للحظيرة الثقافية، لاسيما المادة 11 منه، مرتبط أساسا

بالجوانب العلمية والتقنية والعملية للحفظ وتنوع التراث الثقافي والطبيعي وتوزيعه الفضائي في الأقاليم، فهو ليس تقسيما إداريا يتطابق مع حدود البلديات، بل وجوب إنشاء أقسام حسب حدود كل بلدية، إذ يمكن لقسم إقليمي ذي طابع عملي أن يشمل إقليم بلدية واحدة أو أكثر؛ والمثال على ذلك القسم الإقليمي لعين صالح الذي يشمل بلديات: عين صالح وفقارة الزوى وإنغر، والذي يعد مثالا للتنظيم المحكم والمطبق لمتابعة حالة حفظ التراث في منطقة تيديكلت، لأنه يوجد جانب تكاملي وتداخلي في المكونات الثقافية والإقليمية.

وعلى هذا الأساس، أُعلِمُ، السيد العضو، بإعداد خطة عملية جديدة لتدعيم تسيير الحظيرة الثقافية للأهقار والتي تشمل المحاور التالية:

– المحور الأول ويستهدف تقوية ونجاعة وفعالية تسيير الأقسام الحالية عبر استكمال الهياكل ومراكز المراقبة وتجهيزها؛ وفي هذا الإطار يعمل الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهقار، بالتنسيق مع مديرية الثقافة والفنون ومتابعة المصالح التقنية للإدارة المركزية بالوزارة على استكمال العمليات المسجلة، خاصة تلك المرتبطة بعملية تجهيز أنظمة المراقبة للحظيرة الثقافية التي هي في طور الاستكمال والتي عرفت اقتناء 24 مركبة رباعية الدفع، 4 شاحنات وإنجاز 18 بناية لمراكز الحراسة.

وقد استفاد الديوان، في إطار البرنامج غير الممركز، من ثلاث عمليات مسيرة من طرف المديرية وهي:

1) إنجاز مقر للديوان وثلاثة مقرات للمديريات الفرعية، برخصة برنامج 145 مليون دينار، عرفت إنجاز مقر الديوان بتمنراست والمديرية الفرعية بعين صالح، أما مقرات نيابة المديريات في تمنراست وإدلس، فتم إعداد واستكمال كل الدراسات التقنية ولم يتم إنجازها لعدم كفاية الاعتمادات المالية وعدم التمكن من إعادة تقييمها في إطار قانون المالية لسنة 2024، ونحن نسعى حاليا إلى إنضاج العملية وطلب إعادة تقييم هذه العملية في إطار قانون المالية لسنة 2025.

2) إنجاز مركز تفسير تراث الحظيرة الثقافية للأهقار بمبلغ يقدر بـ 55 مليون دينار جزائري، وهو حيز الخدمة ومسير من طرف الديوان، كما استفاد من عملية تجهيز غير منطلقة بالنسبة للتجهيزات التقنية ولكننا أسدينا تعليمات لمباشرة عملية الإنجاز أي التجهيز.

3) عملية جرد تراث الحظيرة التي تم تجميدها لعدم التكفل بها وإطلاقها في الآجال المحددة، كما استفاد الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهقار، وهذا مهم جدا، في إطار مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية والاستعمال المستدام لخدمات الأنظمة البيئية بالحظائر الثقافية، لأن هذه الحظائر، كما تعرفها، أستاذ، باعتبارك إطارا في اللغة، تشمل البيئة والسياحة والثقافة، فكلها ميكانيزمات جد متكاملة ومكملة.

هذا البرنامج... يوجد العديد من البرامج لتدعيم القدرات، نذكر منها ما ارتبط بتوظيف 18 مستخدما، والتكوين المتخصص لمتابعة التنوع البيولوجي الذي شمل ما يفوق 100 مستخدم من إطارات وأعوان تلقوا تكوينا قاعديا للمحافظة على التنوع الذي تزخر به المناطق الطبيعية بالحظائر، على غرار تايبسة وتاذلست وتركوت، كما استفادت الساكنة كذلك.. نظرا لأهمية الموضوع.. أؤكد، بخصوص إنشاء هذه المؤسسات العملياتية، التي هي قيد اهتمامنا، أنني أول ما عيّنت كوزير فتحت هذا الملف، فهو حاليا ناضج وقيد الدراسة على مستوى الوزارة والحكومة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد براهيم أكادي، إن كان لديه تعقيب.

السيد براهيم أكادي: نشكرك، السيد الوزير، على الإجابة الوافية ونشكرك أيضا على اهتمامك، بما أنّ أول ما قمت به منذ تعيينك على رأس الوزارة هو الاهتمام بالديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهقار، نشكرك على هذا، ولا يخفى عليّ وعليك، أن استحداث الولايات العشر الجديدة مثل برج باجي مختار، رأينا المراكز التي أنجزت فيها وفي عين قزام وفي إنغر، ما شاء الله، فقد بنيت بطريقة رائعة وجيّدة وتدل هذه المراكز على أنها تابعة للحظيرة الثقافية للأهقار، ولكن وددنا أن تدعم بالموارد البشرية والمادية لكي يكون العمل أكثر، لا يخفى عليك، السيد الوزير، بالنسبة لمركز تيمياوين فإن عدد العمال ضئيل جدا وتنعدم به الوسائل المادية والبشرية وهم يعملون كثيرا، فالمواقع الأثرية، الثقافية والطبيعية كثيرة، نذكر منها: موقع إيهابيب، موقع تيمزاينين، موقع التيقم وموقع واد ڤودن، هذا الواد الذي يحتوي على

مناظر طبيعية جد رائعة وجد... به أدوات حجرية تدل على تواجد الإنسان في فترة ما قبل التاريخ في هذه المنطقة، يعني منطقة تيمياوين كغيرها من المناطق كعين قزام، نظرا لقلة الموارد البشرية والمادية، الديوان الوطني للحظيرة الثقافية لا يستطيع أن يغطي احتياجات المنطقة لأنها كبيرة جدا، وما دمت مهتما بهذا الموضوع نتفاءل بك خيرا، إن شاء الله، وسوف يكون الخير مستقبلا، إن شاء الله، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: إن شاء الله؛ السيد الوزير هل لديك رد على التعقيب؟ تفضل.

السيد وزير الثقافة والفنون: شكرا للأخ العضو.

لدي قبعة أخرى، فأنا مهندس معماري ومختص في التراث الثقافي، وأعرف جيدا الحظيرة الثقافية وأهميتها، فهي مكان رائع وكل ما فيها تراث، لذا كانت محل اهتمام كبير من قبل السلطات العليا والتعاون الحكومي ما بين وزارة البيئة والسياحة والمناجم، من أجل الحفاظ على الآثار التاريخية وخلق ديناميكية، ولكي نطمئنك اقترحنا أربعة أقسام عملياتية، وهي: عين قزام، تيمياوين، عين أمقل وتاظروك، اخترناها على أساس التكامل البيولوجي والبيئي وكذلك حتى لا نقوم بتقسيم السكان.

فالتقسيم الإداري لابد منه، ولكن ثقافيا يمكن أن يكون تقسيم آخر يخلق اندماجًا ما بين... أما عن المراكز التي بنيت في تمنراست فهي رائعة – سيدي الرئيس– وزودنا المنطقة بالطاقة الشمسية حتى تكون قبلة للسياح ومراكز تفسير التراث الثقافي؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة وزراء الحكومة المحترمون،

إطارات الدولة السامية المرافقون لهم المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الثقافة والفنون المحترم.

وطبقا لأحكام الدستور، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي، الآتي نصه:

يشهد واقع قطاع الثقافة ركودا لا مثيل له على مستوى المشهد الثقافي بولاية تلمسان، لاسيما المسرح، السينما، التظاهرات الثقافية، وإحياء للموروث المادي واللامادي، على اعتبار ولايتنا تلمسان من الولايات الزاخرة والرائدة في هذه المجالات.

وعلى سبيل المثال، في الموروث الثقافي المادي تشهد الفنادق العتيقة بتلمسان والتي كانت المحطة الرئيسية لتجارة الملح والذهب وضعية جد متدهورة، وأيضا بخصوص مسرح الهواء الطلق بالكدية، يشهد هو الآخر وضعية إهمال، ودور السينما بتلمسان هي الأخرى أصبحت في طي النسيان.

سؤالي هو:

– ما هي الإجراءات الاستباقية التي ستقوم بها دائرتكم الوزارية لإصلاح الوضعية، والدفع بديناميكية المشهد الثقافي على مستوى ولايتنا، تلمسان التاريخية؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد وزير الثقافة والفنون.

السيد وزير الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي الوزراء،

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد بلعياشي،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

قبل أن أشرع في الإجابة، أود أن أشكركم، السيد محمد بلعياشي، عضو مجلس الأمة، على انشغالكم بالمشهد الثقافي لولاية تلمسان وأبادلكم ذات الاهتمام،

إذ نتمنى لو أن كل مدننا وقرانا تعج بالأنشطة والفعاليات الثقافية في الفضاءات الثقافية وخارجها ونتمنى – فعلا – لو أن الأنشطة والفعاليات المؤطرة والمنظمة من قبل قطاعنا تكملها أنشطة وفعاليات من قبل الجمعيات والمجتمع المدني والمؤسسات التي تتقاطع والفعل الثقافي، مثل المؤسسات التربوية والتعليمية والجامعية التي يدخل الكثير من الشأن الثقافي ضمن اهتماماتها؛ وهذا أمر طبيعي، طالما أن الثقافة شأن جماعي يمس كل جوانب الحياة.

بالعودة إلى ولاية تلمسان، لابأس أن نستبق في عرض سريع لمقدرات هذه الولاية الرائدة والمتميزة، من حيث البنية التحتية والحصيلة الثقافية، حيث تحوز على مجموعة مهمة من المؤسسات الثقافية والفنون، منها:

وأعتبرها الولاية التي تحوز – تقريبا – على أكبر عدد من المؤسسات الثقافية، مثل:

– قصر الثقافة "دالي عبد الكريم".
– دار الثقافة "عبد القادر علولة".
– مركز الدراسات الأندلسية.
– المتحف العمومي الوطني للآثار الإسلامية.
– المتحف الوطني العمومي للخط الإسلامي.
– المتحف العمومي الوطني للفن والتاريخ.
– المركز التفسيري للطابع المتحفي للباس التقليدي الجزائري.
– مركز الفنون والمعارض.
– قاعة السينما "شندرلي"، "كواليسي" سابقا.
– مسرح "الهواء الطلق" الذي عاد للعمل بعد رفع كل التحفظات التي كانت مطروحة محليا وقد برمج به أكثر من 12 عرضا لفائدة الجمهور، وهناك مشروع في الأفق لتحويل قاعة ثانية، قاعة سينما "إفريقيا"، إلى مسرح جهوي.

وتملك تلمسان واحدة من أجمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية والتي تقوم بدور كبير لتنشيط الفعاليات القرائية، كما تستضيف الكتاب والمبدعين بشكل دوري لفائدة جمهور الولاية وتعمل على التعريف بمنجزات أبناء الولاية في هذا المجال، ولاشك أنكم على اطلاع برصيد تلمسان في المسرح والذي يواصل أبناء الجيل الجديد رفعه بمشاركتهم البارزة في العروض الوطنية الكبرى، على غرار قبلة الأحرار، و132 سنة كي لا ننسى، هؤلاء الناشئون في المسرح تكونوا في ورشة المسرح لدار الثقافة عبد القادر علولة بتلمسان، وهو مؤشر على عمق قاعدي مصدر.

في الوقت نفسه، استضافت الولاية من خلال قاعتي قصر الثقافة عبد الكريم دالي ودار الثقافة عبد القادر علولة، أزيد من 140 عرضا مسرحيا، موجها للكبار والأطفال خلال سنتي 2023 – 2024.

كما يفسر ديناميكية استثنائية للمسرح، بالإضافة إلى التظاهرات المسرحية، من بينها الأيام الوطنية للمسرح التي تمت من 27 إلى 30 ماي الماضي، كما يوجد برنامج لعروض مسرح الطفل، يجوب بلديات الولاية، ينسقه قطاع الثقافة والفنون.

وفي مجال السينما، عرض في قاعة السينما "جمال الدين شندرلي" خلال سنة 2024، أزيد من 125 فيلما سينمائيا بمعدل 45 حصة شهريا، دون احتساب البرامج المكيّفة الخاصة بالمواعيد الوطنية والأعياد الدينية؛ وضمن ذات الإطار، يؤطر قصر الثقافة "عبد الكريم دالي" عروضا لفائدة نادي السينما الذي ينشط في فضائه وقد استضافت تلمسان "الأيام الوطنية للفيلم القصير" في طبعتها التاسعة قبل أسابيع في شهر ديسمبر.

ونعتبر تلمسان حاليا وجهة سينمائية، حيث تم تصوير العديد من الأعمال بمرافقة قطاعنا.

ننظم كذلك ثلاثة مهرجانات، منها:

1 – المهرجان الثقافي الدولي للمنمنمات وفنون الزخرفة؛

2 – الصالون الوطني للفنون التشكيلية؛

هذان اللذان وصلا إلى طبعتهما الرابعة عشرة دون انقطاع.

3 – وكذلك المهرجان الثقافي الوطني لموسيقى الحوزي الذي نظم مؤخرا في طبعته الثالثة عشرة وهي فعاليات كبرى تستقطب مبدعين من الوطن والعالم.

كما أن هناك فعاليات تنظم تزامنا مع شهر رمضان المبارك أو شهر التراث أو المواعيد الوطنية الكبرى التي لا يمكن إحصاؤها، هناك برنامج حافل في شهر جانفي الحالي، فتلمسان كانت تعج بالفعاليات، لدي هنا برنامج جانفي؛ وسنة 2024 كان فيها أكثر من 1986 نشاطا، سواء في دار الثقافة أم المكتبة... إلخ، الله يبارك، الجمعيات في تلمسان ناشطة جدا في مجال السينما والفنون، هذا شيء يشرف جدا!

ولا يخفى على أحد ثراء تلمسان في الجانب التراثي،

كما قلتم، المادي واللامادي، وقد تم تسجيل 17 معلما، موقعا أثريا، ضمن قائمة الجرد الإضافي لدى لجنة الممتلكات الثقافية والعقارية المحلية؛ ومن أجل حمايتها في هذا الجانب، تقوم المؤسسات، تحت الوصاية، كالمتاحف، من خلال المحاضرات والنشاطات بالمساهمة في الترويج والتحسيس وتثمين الموروث الثقافي المادي؛ واللامادي، ولتلمسان الشرف أن تتصدر أول عنصر تراثي عالمي، ألا وهي "الشدة التلمسانية"، فإلى غاية اليوم نحن نحتفل بالشدة التلمسانية وأنشأنا مركزا تفسيريا خصيصا للباس التلمساني والذي يعمل عملا مركزا، ولا يخفى على أحد الثراء التلمساني من جانب التراث المادي وبخصوص الفنادق العتيقة التي وردت في انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة الموقر، فلقد تم إدراج سبعة فنادق عتيقة من أجل حمايتها والمحافظة عليها في القطاع المحفوظ لمدينة تلمسان والمصنفة تراثًا وطنيًا والتي استفادت من مخطط دائم الحماية، فإنها تحظى بحماية مبدئية، رغم أن ملكيتها للخواص.

وفي هذا الصدد، نظم قطاعنا معرضا حول طريق الملح والذهب، معرضا عالميا، يدمج هذه الفنادق في هذا المعرض.

وقصد تحسيس مالكي الفنادق وساكنة تلمسان بالقيمة التاريخية لها، وإجرائيا، قمنا بترميم فندق "الرّمانة" وهو ملك خاص وما زلنا نتابع الوضعية قصد استكمال متطلبات إدارية مرتبطة بالملكية، لإدراجه ضمن قائمة التراث الوطني.

أما فندق "بن منصور" فقد تم ترميمه وهو حاليا يشتغل بصفة دائمة ويقدم خدماته للسياح بصفة دائمة.

أما فندق "روستان" فهو في وضع مقبول وهو يشتغل حاليا.

أما فندق "المدرسة"، فندق "بارا"، فندق "شالي"، فهي فنادق مهملة من طرف مالكيها الذين يقومون باستغلالها حاليا لنشاطات متنوعة، وقد رفضنا تهديمها وطلبنا إعادة تهيئتها ونحن حاليا نرافقها بمكاتب دراسات من أجل تهيئتها وإدراجها في الحركية الثقافية –السياحية للمدينة.

أختم تدخلي وحتى لا أطيل، مشكلتنا في تلمسان هو ترويج النشاط الثقافي وهو مشكل عميق جدا ويتجاوز النشاطات في حد ذاتها؛ ولعلمكم توافقونني أن الكثير من النشاطات الضخمة لم يرّوج لها ومرّت مرور الكرام، بينما توجد أنشطة بسيطة ولكنها كبيرة في محتواها وتحظى باهتمام الإعلام والصحافة ووسائل التواصل.

في هذا السياق، عملنا ونعمل حاليا على توحيد استراتيجية الاتصال، بخلق بوابة إلكترونية في وزارة الثقافة وخلق فريق يهتم بالتواصل المؤسساتي من أجل الترويج لهذه النشاطات وخلق بوابة لنشر كل الفعاليات الثقافية من أجل إعلام العائلات بمستجدات المدينة.

وأختم بالسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛هل لديك تعقيب، السيد محمد بلعياشي؟ تفضل.

السيد محمد بلعياشي: شكرا، شكرا؛ سيدي المجاهد، رئيس مجلس الأمة الفاضل.

في البداية، أتوجه بتعازينا الخالصة للسيد وزير الثقافة والفنون على فقدان والدكم، رحمة الله عليه، وجعله من أهل الجنة والفردوس الأعلى، نيابة عن كل زملائي أعضاء مجلسنا الموقر.

كما نشكر السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على الثقة التي وضعها في شخصكم، بتعيينكم على رأس هذا القطاع الهام والحساس والتي نراها، حسب تقديرنا، جديرة بشخصكم، دون مجاملة، كونكم إبن القطاع وتعرفون خباياه جيدا، مما يجعلنا نأمل فيكم الخير من أجل الدفع به نحو مستقبل أفضل ومزدهر، بحول الله، كما نشكركم، السيد الوزير، أيضا، على إفادتنا بالإجابة على سؤالنا الشفوي، محل جلسة اليوم، في الآجال القانونية الدستورية المحددة بشهر كامل.

السيدات، السادة الحضور،

بين الرمل والرمل تنهض القمم الخضراء إلى ذرى شاهقة، تطال الغيم وتطل على زرقة مياه المتوسط شمالا، ونقاء كثبان الصحراء جنوبا، فيها تبسط النخلة المعطاء سعفاتها الخضراء في كل اتجاه، لتكتب بمداد الجمال والعراقة والشموخ اسم الجزائر.

تلمسان فخورة بماضيها المجيد والمزدهر، ذات المعالم الأثرية المتأصلة في المغرب الإسلامي، وصاحبة المواقع الخلابة، مدينة الفن والتاريخ، كما كان يسميها "جورج ماسي"، تلمسان التي يلقبها سكانها بلؤلؤة المغرب

العربي وعاصمة التقاء الحضارات والمتحف المفتوح على الطبيعة، لها منزلة مرموقة في تاريخ المغرب العربي وتمتاز في ميادين شتى بجمالها الطبيعي الساحر، تعد تلمسان من المدن العريقة الضاربة بجذورها في عمق التاريخ، عرفت عدة حضارات، فكانت قاعدة لملكها ومركزا من مراكز استقرارها، فهذه المدينة لها ماضيها ولها وزنها الثقيل بين الحواضر الإسلامية، فقد كانت تلمسان مدينة أزلية لها سور حصين، ثم تطورت عبر الزمن وتوسعت وأصبحت تحتوي على مجموعة من المنشآت، كما تعد هذه المدينة مكمنا للخيرات الوفيرة، وذلك لما تحتويه من أنهار وغابات ومساحات خضراء تدعم المدينة بالمرافق الضرورية للحياة، ثم تحولت إلى مدينة إسلامية مع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب.

كما أن تلمسان مدينة استقطبت العديد من العلماء، فوفد إليها القراء والطلبة من كل حدب وصوب وظهرت بها المراكز التعليمية من مدارس، مساجد وزوايا، كما أن تلمسان تخفي بين كل تفاصيلها كنوزا حضارية وتاريخية وثقافية، جعلت منها عاصمة للمساجد العتيقة بامتياز في الجزائر، أكثر من عشرة مساجد عتيقة، يعود تاريخها جميعا إلى مئات السنين؛ هذا الزخم الثقافي المتنوع عبر ولايات وطننا الحبيب والشامخ والشاسع يجعل بلادي الجزائر مضيئة ومنارة على بوابة البحر الأبيض المتوسط.

السيدات، السادة الحضور،

إذا سمح لي السيد المجاهد الكبير، لمجلسنا الموقر، صالح ڤوجيل، أن أشكر أيضا الجمعيات المساهمة في نجاح إحياء ذكرى يناير بتلمسان، بالإضافة إلى مركز الفنون والمعارض لـ"كاراكس" وجميع الفاعلين في إنجاحها، لاسيما جمعية القصبة العالية، بالتنسيق مع جمعية آفاق للسياحة والثقافة بندرومة، جمعية أفراح عين دوز بلقاضي ببني سنوس، الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني بتلمسان مقر؛ والشكر أيضا موصول للفنان المصور المبدع، بن مولاي أحمد أوڤوتي، وجميع المشاركين في إحياء هذا الموروث اللامادي الثقافي، القيّم والمهم في تاريخ حضارتنا، فأسڤاس أمڤاس للجميع، كما أدعو سيادتكم، الوزير المحترم، إلى زيارة ولايتنا للاطلاع عن كثب على واقع القطاع، فألف مرحبا بك، سيدي الوزير، وشكرا لكم مجددا وللجميع والسلام عليكم.

السيد الرئيس: ماذا سنضيف لك...

.. (تصفيق)..

على كل السيد الوزير إذا كان لديك رد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الثقافة والفنون: شكرا للسيد العضو المحترم على هذه الكلمات.

كذلك يشرفني، سيدي الرئيس، أن أشكر كل من واساني في مُصابي، أجرنا وأجركم عند الله وبارك الله فيكم؛ ويشرفني كذلك إذ كانت أول وقفة مع سيادتكم، السيد المجاهد، وأقول صدق الله عز وجل في محكم تنزيله: "رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه".

وأنتم رجال صدقتم ما عاهدتم عليه تجاه الوطن والله، ونحن معا، إن شاء الله، اليد في اليد، من أجل رفع راية الجزائر عاليا والراية الثقافية هي مهمة جدا وتلمسان نعتبرها حصنا وسورا للثقافة الجزائرية ويكفي سيدي بومدين الذي سجل تاريخ فلسطين بوجوده وكان رمزا عالميا.

شكرا لكم، السيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ في الحقيقة، الأسئلة الشفوية تكون محدودة، لا نتطرق فيها إلى جوانب أخرى، هذا لأنه يوجد سؤال ويقابله جواب والتعقيب على الجواب وتأتي الخلاصة في الأخير، كل هذا يدور حول موضوع معين، ولكن لما تتوسع المناقشة سنخرج عن هذا الإطار.

المهم، في الميدان الثقافي الأمر مسموح..

.. "تصفيق"..

نظرا لأهمية الثقافة؛ وهناك جانب يحظى بكل الأهمية، يجب أن نركز عليه مستقبلا، كوصية، ألا هي ثقافة الدولة، هذا الموضوع يتطلب مناقشة وتحليلا ويتطلب تحديد المسؤوليات، لكي يعرف كل شخص من أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي وكيف نتكامل، لأن كل الأمور مرتبطة مع بعضها البعض.

أردت فقط أن أضيف هذا التعليق، بخصوص قطاع الثقافة؛ وننتقل الآن إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية ونهنئ السيدة الوزيرة على هذا المنصب وزيارتها لأول مرة مجلس الأمة؛ وبالمناسبة نتمنى لها كل النجاح في مهامها

وأن تكون جديرة بحسن الثقة التي منحها إياها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

والكلمة الآن للسيد محمد رباح؛ فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، بمناسبة اتفاق وقف إطلاق النار بين الكيان المحتل والإخوة الفلسطينيين، اللهم لا ترفع لليهود راية ولا تحقق لهم غاية واجعلهم للعالم آية؛ اليوم انتصر التوكل على الله وانتصر الدعاء وانتصر الصمود، صمود شعب في مواجهة همجية محتل، يعمل على إبادة شعب آمن وتفقيره وقتله وتهجيره، فلله الحمد والمنة ونشكر السيد رئيس الجمهورية على المواقف المشرفة عربيا وإقليميا ودوليا.

السيدة الوزيرة،

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي؛ يشرفني أن أتقدم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعرف المؤسسات الفندقية في الجزائر، العمومية والخاصة منها، تسيبا كبيرا في التسيير من ناحية نوعية الخدمات المقدمة وكذا تكاليف الإقامة والخدمات الإضافية، وفي هذا الإطار يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي، التالي نصه:

– ما هي معايير تحديد ثمن الغرف والخدمات الإضافية؟ وما مدى متابعة دائرتكم الوزارية لعمل هذه المؤسسات في ظل الشكاوى من ضعف الخدمات واهتراء المباني وزيادة التكلفة؟

شكرا للسيدة الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد رباح، عضو مجلس الأمة المحترم، تلقيت بكل عناية واهتمام سؤالكم الشفوي، المتعلق بمعايير تحديد ثمن الغرف والخدمات الإضافية ومدى متابعة دائرتنا الوزارية لعمل هذه المؤسسات، وفي الشكوى المتكررة من ضعف الخدمات واهتراء المباني وزيادة التكلفة.

في البداية، أشكركم، سيدي العضو، على تطرقكم لهذا الموضوع الهام، لاسيما أن اهتماماتنا تتركز على تحسيس المتعاملين وإدماجهم في عملية الارتقاء بالخدمات السياحية، وخاصة الأسعار التي تخضع، بالطبع، للمنافسة ومبدإ العرض والطلب الذي يعتبر عنصرا مهما في تحديدها.

وفي هذا السياق، ومن أجل منح تخفيضات على تكاليف الإقامة التي ليست في متناول كل الفئات من الزبائن والسياح، والوصول إلى أسعار ترويجية في الطلب، نؤكد لكم أن جهود الدولة ودائرتنا الوزارية تبقى منصبة على تشجيع الاستثمار في ميدان السياحة الفندقية، حتى نحسن العرض بإنجاز المشاريع الاستثمارية التي ستساهم برفع قدرات الإيواء، ولحد الآن هذه القدرات تقدر إلى غاية 31 ديسمبر 2024 بـ 1427 مؤسسة فندقية بقدرة استيعاب 139.678 سريرا.

إذن، هذا يعتبر قدرة ضئيلة جدا نظرا للطلب المتزايد، خاصة في مواسم الاصطياف وهو ما سيضفي التنافسية، وبالتالي تخفيض الأسعار.

كما أن مصالح دائرتنا الوزارية تكثف عملية المراقبة والتفتيش بمختلف المؤسسات السياحية والفندقية للوقوف على مستوى الخدمات المقدمة.

كما يتم إعطاء توجيهات للقائمين عليها، بضرورة تقديم عروض ترويجية وتنافسية وبالطبع حسب الفترات المتاحة، لتكون في متناول العائلة الجزائرية.

أما فيما يتعلق بوضعية المنشآت الفندقية العمومية، فالجدير بالذكر أن معظم هذه المرافق يتجاوز عمرها 50 سنة،

مما أدى إلى وضع برنامج واسع لإعادة تأهيلها وعصرنتها من طرف الدولة، حيث شملت هذه العملية 63 وحدة من أصل 72 التي يضمها مجمع فندقة، سياحة وحمامات معدنية (Le groupe HTT).

وقد تم في هذا الإطار، الانتهاء من 38 وحدة فندقية وتم وضعها حيز الاستغلال، ونذكر على سبيل المثال، الفنادق التي تم إعادة افتتاحها في سنة 2024 وهو فندق "سيبوس" في عنابة من فئة 5 نجوم؛ وفندق "مرمورة" بقالمة بفئة 4 نجوم؛ وفندق "لالة خديجة" بتيزي وزو بفئة 3 نجوم؛ وكذلك في نفس الولاية، يعني بولاية تيزي وزو، تم إعادة افتتاح فندق "الأرز" بفئة 4 نجوم.

كما سيتم الانتهاء، خلال سنة 2025، من فنادق أخرى، على غرار فندق "وهران الكبير" الذي يعتبر، بعد إعادة تأهيله وعصرنته، تحفة معمارية سيتعزز بها قطاع السياحة وسيتمتع بها السياح الجزائريون وكذا الأجانب.

وكذلك سيتم استلام فندق "عمراوة" و"تامڤوت" بتيزي وزو، وفندق "القلعة" بالمسيلة؛ وفندق "المكثر" بعين الصفراء، فالحظيرة الفندقية العمومية في طور التجديد والعصرنة، والعملية متواصلة، حيث يتواجد 11 مشروعا في طور الإنجاز لكل من ولايات سطيف، بسكرة، الطارف، تقرت، بشار، سعيدة، قالمة، بجاية والجزائر العاصمة.

ونؤكد لكم أننا سنحرص على حسن سير هذه المشاريع والعمل على رفع كل العراقيل لتفادي التأخير وإعادة افتتاحها لرفع قدرات الإيواء، خاصة في موسم الاصطياف، أين يرتفع الطلب على المركبات السياحية الساحلية، حيث الأسعار تسجل ارتفاعا مقارنة، بالطبع، بباقي المواسم.

كما أغتنم هذه الفرصة، للتعبير عن المسؤولية والثقة الممنوحة لي وللفريق العامل بوزارة السياحة والصناعة التقليدية، لنؤكد لكم أننا سنعمل على النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعد بديلا اقتصاديا، وأننا سنسعى لتوفير ظروف ملائمة وأن كل الإجراءات التي سيتم اتخاذها تهدف إلى تحقيق النمو المستدام لقطاع السياحة والصناعة التقليدية وهذا من خلال العمل على:

1 - تبسيط الإجراءات وتحفيز الاستثمار، وكذلك اعتماد الرقمنة والحد من البيروقراطية لرفع الحواجز وضمان نجاعة الأداء ومرافقة الشباب والخريجين للدخول إلى عالم المقاولاتية، لتعزيز دورهم في بناء اقتصاد المعرفة ودعم الصناعة التقليدية.

كما سيتم توجيه كل الجهود نحو دعم السياحة الداخلية، وكذلك السياحة الصحراوية والصناعة التقليدية، وتحسين الخدمات السياحية وتسهيل وصولها إلى السياح المحليين والأجانب، إضافة إلى فتح آفاق جديدة للمبدعين والحرفيين لتسويق منتجاتهم.

وفي الأخير، أشكركم، سيدي العضو، على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد محمد، إن كان لك تعقيب..

السيد محمد رباح: شكرا لك، سيدي الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

في البداية، السيدة الوزيرة، أود أن أهنئك بمناسبة تعيينك على رأس الوزارة والثقة التي حظيت بها من طرف السيد رئيس الجمهورية.

كما أهنئ، بالمناسبة، المناضلة الفاضلة، رئيسة المجلس الشعبي لولاية الجزائر العاصمة، عن حزب جبهة التحرير الوطني، بمناسبة الثقة التي وضعها فيك السيد رئيس الجمهورية.

السيدة الوزيرة، تكلمت كثيرا عن القطاع العمومي وكان بودنا أن تتكلمي عن القطاع الخاص ودور رقابة وزارة السياحة على الأسعار والخدمات المقدمة، هذا من جهة. من جهة ثانية، أنا أكلمك ليس كوزيرة فقط، بل كباحثة ومعمارية، سوف يكون لك، إن شاء الله، بصمة في هذا القطاع. وبهذه المناسبة، أظن، السيدة الوزيرة، أنك تطرقت إلى نقطة مهمة وهي أن السياحة قطاع بديل، وهذا دائما يتكرر، وحتى يكون قطاعًا بديلاً، لابد، أولا، من تحقيق، على الأقل، مرافق.

تكلمت، السيدة الوزيرة، عن الإنجازات في المستقبل، ونحن بودنا أن تكون الإنجازات في ولاية جانت وولاية تيميمون، لأن السياحة الصحراوية لها دور كبير، وهذه الإنجازات، السيدة الوزيرة، لن تُؤتِيَ أكلها ما دام هناك إشكال آخر ألا وهو التكوين، يعني، هل من المعقول أن مراكز التكوين المهني، يخصص لها 1٪ للتكوين في الفندقة وهؤلاء غالبا ما يتكونون في صنع الحلويات!؟

يعني نحن نحتاج أشخاصا في الاستقبال، في التوجيه، في الإرشاد، في حسن الاستقبال.

هذه القضايا كلها، بودنا، السيدة الوزيرة، أخذها بعين الاعتبار؛ يضاف إلى ذلك، السيدة الوزيرة، تكاليف الترميم، أحيانا نجد تكاليف الترميم تفوق تكاليف إنشاء فنادق جديدة.

أيضا غير معقول، السيدة الوزيرة، أن الدولة الجزائرية تبقى تسير الفنادق، من المفروض، أن نعمل حوصلة، مثلا، فندق "الأوارسي"، ما هو المبلغ المالي أو الفوائد التي يحققها خلال السنة؟ ونقوم بمزاد علني يخضع للمزايدة والذي أرسى عليه المزاد، مبارك عليه، ونشترط عليه الإبقاء على الموظفين.

السيدة الوزيرة، قطاع السياحة، قطاع واسع، من سياحة حموية، سياحة جبلية، سياحة صحراوية، سياحة غابية، سياحة ساحلية، وأنت كنت والية، وإن شاء الله، توفقين في هذا القطاع، وتوفيقك سوف يكون له الأثر الإيجابي على الجزائر، خاصة، السيدة الوزيرة، في ظل رفع السيد رئيس الجمهورية المنحة السياحية، إذا انعدمت السياحة الداخلية وخاصة للعائلات، ستكون هناك انعكاسات سلبية، فرجاء، السيدة الوزيرة، وخاصة في القطاع الخاص، أن تشهري سيف الحجاج وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيدة الوزيرة، إذا كان لك ردّ على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: نعم، شكرا سيدي الرئيس.

إذن، فيما يتعلق بسؤالكم، سيدي العضو المحترم، لماذا لم نتطرق إلى القطاع الخاص؟ بالطبع القطاع الخاص هو تابع لدائرتنا الوزارية ولكن فيما يتعلق بتحديد أسعار الغرف خاصة، فكما تعلمون، هي عملية تجارية، وذكرتم أن قطاع السياحة، قطاع هام وحيوي، وأنا أقول لكم إن قطاع السياحة قطاع أفقي، ويجب أن يعمل مع عدة وزارات وقطاعات، وعلى سبيل الذكر، فإن ثمن الغرف يعتبر عملية تجارية، وبالطبع، كما ينص عليه القانون، فهو يخضع للعرض والطلب.

ولكن فيما يتعلق بالجوانب الأخرى: التفتيش، المرافقة، ارتقاء في الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات الفندقية، فإن قطاعنا يحرص بصفة دورية على أداء المهام التفتيشية والمرافقة وإسداء التوجيهات لكلا القطاعين، سواء كان عموميا أو خاصا، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فقد تطرقتم إلى التكوين، بالطبع، قطاعنا له مؤسسات تابعة مباشرة لقطاع السياحة، تكوّن إطارات في عدة مجالات وبعد تخرجهم، نشجعهم، أولا، ليتجهوا نحو الإبداع، وأداء مهامهم بصفة عصرية، من خلال استعمال الرقمنة.

إذن، هذه هي الطريقة الأولى التي يتم من خلالها توجيه الخريجين الجدد من المعاهد أو المدارس التي تكوّن إطارات وتقنيين سامين في الفندقة.

كما أسدينا تعليمات، خاصة على مستوى المؤسسات الفندقية العمومية، وقد تم ذلك وجسد في الميدان، بتعيين مسؤولين على رأس هذه المؤسسات الفندقية العمومية، وهم إطارات جديدة وشباب لتجديد تسييرها وعصرنتها.

هذه هي النقاط التي كان بإمكاني أن أجيب عليها، سيدي العضو، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد جلول حروشي، فليتفضل مشكورا.

السيد جلول حروشي: شكرا لك سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات، السادة، إطارات المجلس والوزارات،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 79 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم؛

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد أولت الدولة الجزائرية، ممثلة في رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التفاتة لائقة إلى قطاع السياحة، لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني وأعطى أهمية وعناية كاملة لرقمنة القطاعات، فسؤالي يتعلق:

بموعد رقمنة قطاع السياحة واستحداث منصات إلكترونية وتطبيقات هاتفية، تعنى بالترويج للأماكن السياحية، سواء بالجنوب أو بكل المناطق السياحية في الوطن.

– ونتساءل: إلى متى يظل المواطن المسافر يبحث من مرقد إلى فندق لإيوائه ليلا؟

– ألا يمكن أن نضع تطبيقا هاتفيا، يتم من خلاله معرفة موقع الفنادق وجاهزيتها للاستقبال تمكّن من الحجز مباشرة دون عناء البحث؟

تقبلوا، سيدتي الوزيرة، فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

السيد الرئيس: السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد حروشي جلول، عضو مجلس الأمة المحترم، يشرفني أن أغتنم هذه السانحة لأفيد سيادتكم أن قطاع السياحة والصناعة التقليدية وفي إطار تعميم استخدام تكنولوجية الإعلام والاتصال لتحقيق التحول الرقمي، الذي يحرص على مواكبة عصرنة التسيير للرفع من مستوى الخدمات السياحية وتسهيل الطلبات المقدمة للزبائن والسياح، وهذا بالتركيز على إنجاز بوابات ومنصات رقمية تخدم قطاع السياحة والصناعة التقليدية.

وفي هذا السياق، فقد تم إطلاق منصة إلكترونية للحجز تحت مسمى (Booking Algerie.DZ) في شهر أكتوبر من سنة 2024، وهي تشمل جميع الوحدات التابعة – يعني كمرحلة أولى إلى حد الآن– لمجمع (GHTT) هذه التطبيقة تتواجد على مستوى الفنادق العمومية.

تتميز هذه المنصة بسهولة استخدام وتدعيم الدفع الإلكتروني عبر بطاقات (CIB) وكذلك البطاقة الذهبية، مما يسمح للمستخدمين من إجراء حجوزات مؤكدة وآمنة. ويستمر تطوير هذه المنصة بصفة دورية لتكون أكثر شمولا، حيث يستمر أداؤها تدريجيا لربطها عبر مختلف المنصات الإلكترونية لوكالات السياحة والأسفار بدمج خدمات الفنادق التابعة للمجمع ضمن عروضها السياحية وعبر منصات الحجز التابعة لشركات الطيران الوطنية، وهذا بهدف تحسين خدمات المستخدمين، كما سيتم، بالطبع لكي يتعرف الجمهور على هذه المنصة، إطلاق حملة تسويقية واسعة للتعريف بهذه المنصة لضمان استعمالها عبر مختلف ولايات الوطن المتواجدة بها هذه المؤسسات الفندقية العمومية.

كما تسعى دائرتنا الوزارية، من خلال العمل المشترك مع القطاعات الأخرى، إلى إبرام اتفاقيات تعاون تهدف إلى الرفع من مستوى الخدمات في قطاع السياحة والصناعة التقليدية، لاسيما في تلك، يعني فيه اتفاقية، أشرفنا على لقاء مع وزارة الرقمنة في هذا الأسبوع، يعني في اتفاقية في طور التحضير مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، والمؤسسات المصغرة والتي من أهم محاورها الرقمنة، حيث سيتم العمل مع مؤسسات ناشئة لتجسيد عدة مشاريع، نذكر منها:

– إنشاء أرضية رقمية خاصة بالحجز تضم كل المؤسسات الفندقية الخاصة والعمومية لفائدة السياح المحليين والجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وكذلك الأجانب، هذه الأرضية تتوفر فيها كل الخدمات المرافقة لعملية الحجز، كالدفع الإلكتروني، خدمات النقل، بكل أنواعه، المطاعم، مراكز التسويق، الصناعة التقليدية، والمسارات السياحية وكل المعالم التاريخية والثقافية التي يزخر بها وطننا العزيز.

– ثانيا، ستسمح كذلك هذه الاتفاقية برقمنة قطاع الصناعة التقليدية، من خلال توفير أرضية تسمح بالتعريف والترويج للمنتج التقليدي وكذا تسويق وبيعه عبر هذه المنصات مع رقمنة بطاقة الحرفي؛ ونؤكد أن هذه العملية مهمة جدا بالنسبة للحرفيين.

كما سيتم كذلك مرافقة المتخرجين من المؤسسات

التكوينية تحت الوصاية، من خلال إدماجهم في عالم المقاولاتية، تماشيا مع توجيهات السلطات العليا للبلاد.

وفي الأخير، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد جلول، تفضل.

السيد جلول حروشي: شكرا لك سيدي الرئيس.

شكرا للسيدة الوزيرة، على الإجابة، وبداية، أود بدوري أن أهنئكما أنتم والسيدة وزيرة البيئة على نيلكما ثقة السيد رئيس الجمهورية، وأقول لكما أعانكما الله بالتوفيق.

السيدة الوزيرة، في الحقيقة، سؤالي ربما دقيق، أتعلمين أنه لما يأتي سائح أو مسافر من الولايات الجنوبية، خاصة من تندوف، أو أدرار، أو برج باجي مختار إلى العاصمة، مثلا، الكل يعلم أن محطة الحافلات مفتوحة على مدار 24 ساعة والمطار كذلك، لما يأتي للعاصمة، الرحلات كلها ليلا فبعد الواحدة ليلا، بعد الثانية عشرة لما يأتي إلى الفندق في الجزائر العاصمة، يقولون له بأن المعلومات الشخصية قد سلمت للشرطة قبل الساعة الثانية عشرة ولا يمكن أن نستضيف أي سائح أو مسافر في هذا الوقت!

أنا، في الحقيقة، أتساءل، ألا يمكن أن يكون هناك تنسيق متبادل بين الفنادق والشرطة، على الأقل، لتسيير هذه العملية؟ لأن هذا مشكل عويص؛ وبالتالي كيف يأتينا سائح ويرى بأن الفنادق، بعد الثانية عشرة ليلا، لا تستضيف أي أحد! والكل يعلم بهذا!

ألا يمكن أن يكون هنالك تنسيق في هاته العملية، حيث تبعث ورقة المعلومات للشرطة عن طرق (E.mail) أو غيرها؟ وللإشارة، فقط، أن محطات النقل أو وسائل النقل كالطائرة أو سيارات الأجرة موجودة ولكن الفنادق غير مفتوحة في ذلك التوقيت! ألا ترين أنه يمكن أن يكون هنالك حل، سيدتي الوزيرة؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيدة الوزيرة، هل لديك ردّ على التعقيب؟ تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: شكرا لكم، سيدي العضو المحترم.

إذن، فيما يتعلق بهذه النقطة، يعني وصول زبون متأخر في الليل ولا يمكن له أن يتحصل على غرفة وهذا نظرا للإجراءات التي ذكرتموها، سيدي العضو المحترم، وهي متعلقة بإجراءات أمنية؛ فقطاعنا الوزاري يعي هذا المشكل وباشرنا مناقشات ومفاوضات مع مصالح الأمن، لأن الأمن مجال مفروغ منه، ولابد أن يتوفر على مستوى الفنادق وعلى مستوى كل الفضاءات التي تستقبل السياح؛ وهذا معمول به في كل دول العالم، ولكن لتسهيل هذه الظروف سوف نعمل مع الأجهزة الأمنية لرقمنة هذه العملية بصفة مسبقة مع الزبون مباشرة بعد الحجز، لأن حجز الغرفة يتم حاليا قبل أسبوع أو 3 أيام أو شهر وخلالها يتم إبلاغ المصالح الأمنية، بما أنه سوف يكون التنسيق بصفة رقمية، هذا هو الحل الذي سنصل إليه في أقرب الآجال، إن شاء الله، شكرا لكم سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن في نفس القطاع والسيد عفيف سنوسة، فليتفضل مشكورا.

السيد عفيف سنوسة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية:

أسندت العديد من مشاريع ترميم وإعادة تهيئة مرافق سياحية ببعض ولايات الشرق، لمؤسسة التسيير السياحي بعنابة، بعضها يعودإلى سنة 2015، على غرار إعادة تهيئة فنادق "سيبوس" بعنابة، "المرجان" بالقالة و"مرمورة" بقالمة. ورغم التأخر الحاصل في استكمال هذه المشاريع، والذي امتد إلى قرابة عشر سنوات، إلا أن المشكل لم يتوقف عند آجال الانتهاء، بل امتد إلى سوء التسيير الملحوظ على مستوى هذه المؤسسة، وما ترتب عنه من هدر للمال العام، وعدم التقيّد بضوابط التسيير.

ومثال عن ذلك، هو عدم تسوية المستحقات المالية للمؤسسة المكلفة بترميم وإعادة تأهيل فندق "سيبوس" لغاية اليوم.

وبالنسبة لفندق "مرمورة" بڤالمة، فقد تم إعادة فتحه، دون استكمال أشغال التهيئة، بل تم اللجوء إلى طريقة احتيالية، من خلال استجلاب تجهيزات فندقية من فندق "سيبوس" واستغلالها بهذا الفندق، قصد إعطاء انطباع بانتهاء الأشغال، وتمت تسوية المستحقات المالية للمؤسسة المكلفة بالأشغال في الآجال المحددة.

أما بالنسبة لفندق المرجان بالقالة، فقد تم استهلاك أكثر من 540 مليون دينار، دون أن تتجاوز نسبة أشغال إعادة التهيئة 10٪، ما يعطي انطباعا على وجود تواطؤ وتستر من المكلفين بهذه المشاريع قصد استنزاف الأغلفة المالية المخصصة لها.

السيدة الوزيرة،

– ما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها، أولا، لتسريع أشغال إعادة التهيئة للمرافق الفندقية المذكورة؟ وما الذي تنوون القيام به لتطهير المؤسسات العمومية المكلفة بمتابعة أشغال تهيئة المرافق السياحية، من سوء التسيير وهدر المال العام؟

وتفضلي بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة الوزيرة، زميلتي المحترمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عفيف سنوسة، عضو مجلس الأمة المحترم:

يطيب لي، في البداية، أن أعرب لكم عن بالغ شكري على اهتمامكم بقطاع السياحة الذي يعتبر قطاعا حيويا وأحد روافد تطوير الاقتصاد المحلي، من خلال تساؤلكم عن وضعية تسيير إعادة التهيئة والعصرنة للوحدات السياحية العمومية.

يشرفني أن أفيد سيادتكم أن مشاريع إعادة تهيئة وعصرنة فنادق "سيبوس" بعنابة، "المرجان" بالقالة و"مرمورة" بڤالمة، التابعة لمؤسسة التسيير السياحي بعنابة المشاريع حقيقة، قد سجلت تأخرا في الإنجاز، إلا أن مشروعين من المشاريع الثلاثة المذكورة قد تم الانتهاء من الأشغال بها وتم إعادة افتتاحها ودخولها حيز الاستغلال وهما فندق "سيبوس" بعنابة الذي تم إعادة افتتاحه في شهر فيفري 2024، وكذلك فندق "مرمورة" الذي تم إعادة افتتاحه في شهر أكتوبر 2024.

وهذان المشروعان، لم يتم إعادة افتتاحهما، إلا بعد تلقي كل تراخيص الاستغلال اللازمة والتي تتطلب موافقة كافة المصالح المعنية وتصنيفها من طرف اللجان المختصة.

أما فيما يخص التأخيرات المسجلة على مشروع فندق "سيبوس"، فإن هذا المشروع استفاد من العملية، لكن لماذا تأخر؟ لأنه تم إنجاز مرافق أخرى، فضاءات أخرى، وبالتالي لم يبق على طابعه المعماري، وكذلك الفضاءات التي كانت به غير كافية، نظرا لقدم سنه، يعني الفترة التي تم إنجازه فيها لم تكن هذه الفضاءات أو المرافق ضمن الخدمات السياحية، وأصبحت هذه الفضاءات التي تم إنجازها، مطلبَ السياح، وكذلك ترفه وقيمة إضافية بالنسبة لهذا الفندق.

إذن، تمت التوسعة، بإضافة مسبح وإنجاز موقف للسيارات وإنجاز قاعة للمحاضرات، والأصعب، من كل ذلك، واسمحولي أن أؤكد لكم بأن العملية كانت جد معقدة وكأننا أجرينا جراحة، يعني يعتبر عملية جراحية، وبما أنني مهندسة معمارية، أستسمحكم أن أذكر هذا الجانب الدقيق والذي تطلب وقتا كبيرا وربما في بعض الأحيان لا تنجح عملية إعادة البنية التحتية، لولا المهندسون والمقاولون الذين كانوا يشرفون على هذه الأشغال والذين كانوا يعملون، كما نقولها بالفرنسية (En sous œuvre) الذين بفضلهم تم إعادة تدعيم الأساس؛ لا يخفى عليك أن هذه العملية دقيقة جدا، ويمكن أن تشكل خطرا، وتأخذ وقتا طويلا؛ ونفس العملية شاهدتها في فندق السفير، لماذا؟ الهدف أن يصبح هذا الفندق يتمتع بكل المعايير المعمول بها في تأدية الخدمات، وكذلك بما أنه مرفق عمومي ويستقبل الزبائن، أو ما يسمى بـ (ERP)، فلابد أن يتوفر على المعايير التي تحفظ أمانة كل من يزور هذا الفندق؛ كمعايير السلامة؛

إذن، أؤكد لك، سيدي العضو المحترم، أن هذه الأشغال حتى في البلدان المتقدمة، تستغرق سنين وسنين، هذا من جانب.

وكذلك تم زيادة قاعة المحاضرات وإعادة تدعيم –كما ذكرت– البنية التحتية وهو ما أدى إلى تسجيل التأخر في تسليمه.

إضافة إلى التأخير المسجل، كما تعلمون، في فترة وباء كوفيد 19، والذي، بالطبع، تسبب في تعطل الأشغال والتمويل بالمعدات.

أما فيما يتعلق بإجراءات استكمال الحقوق المالية لصالح المؤسسات المكلفة بإعادة تهيئة فندق "سيبوس"، يطيب لي، سيدي العضو المحترم، أن أفيدكم أن تسوية هذه المستحقات، وحسب تصريحات صاحب المشروع، يعني مؤسسة عنابة (EGT)، تمت في إطار أحكام الصفقة المبرمة بين الطرفين.

إلا أن عدم رفع التحفظات الخاصة بالأشغال من طرف تجمع مؤسسات الإنجاز وتجاوز الآجال التعاقدية أدى بصاحب المشروع إلى فسخ الصفقة التعاقدية معهما.

وبالنسبة لفندق "المرجان" بولاية الطارف، الذي وصلت نسبة الأشغال به إلى 50٪ وهذا حسب آخر تقرير تم تقديمه من طرف مكتب الدراسات.

كما أؤكد لكم أن مصالحي على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي، تسهر بالتنسيق مع مجمع (GHTT) على المتابعة الدورية لتقدم أشغال هذه الوحدة الفندقية، حيث إن التأخر المسجل في هذا المشروع، أدى إلى توقف الورشة وذلك رغم مساعي وتدخلات مصالح الوزارة وكذلك السلطات المحلية، وحتى السيد الوالي تدخل في هذا المشروع، ولكن دون جدوى، مما أدى بصاحب مشروع مؤسسة التسيير السياحي بعنابة إلى اللجوء إلى فسخ التعاقد مع مكتب الدراسات ومع مؤسسة الإنجاز وكان هذا في شهر أكتوبر 2024؛ وقد تم التعاقد من جديد مع مكتب دراسات عمومي هو (ORBACO) بقسنطينة، هذا الأخير قام بإعداد وضعية عن الأشغال المتبقية ليتم على إثر ذلك إعادة الإعلان عن طلب عروض جديد، حيث تم الإعلان عنه شهر جانفي 2025. هذا وتبقى مصالحي وبالتنسيق مع مجمع (GHTT) تسهر على متابعة هذه المشاريع من أجل اتخاذ كل الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، بهدف تسريع الأشغال ورفع كل العراقيل وتسليمها في آجالها التعاقدية.

كما ينتظر أن يستلم خلال سنة 2025، أربعة فنادق، كما ذكرت سالفا، الفندق "الكبير" بوهران وفندق "المكثر" بالنعامة وكذلك فندق "تمقوت" بتيزي وزو وفندق "القلعة" بالمسيلة.

كما أن حِرص قطاعنا الوزاري، على تحسين الخدمات المقدمة على مستوى الوحدات العمومية لا ينحصر فقط على برامج العصرنة وإعادة تهيئة هذه الوحدات، إنما يمتد إلى متابعة الناحية التسييرية والحرص على تقديم الخدمات، حيث يتجلى ذلك في الخطوات العملية المتخذة مؤخرا، من خلال إخضاع مجمع (GHTT) عقود كل مسيري هذه المؤسسات على تسيير الوحدات العمومية للتقييم الدوري، كما قلت، من طرف إدارة مجمع (GHTT) بمعنى اتخذ طريقة لمرقابة المسيرين مع إرساء عقود نجاعة محددة بأهداف واضحة، إضافة إلى إفساح المجال أمام الكفاءات الشبانية خريجي المدارس والمعاهد المختصة في مجال السياحة لشغل مناصب المسؤولية، لإعطاء نفس جديد لوحداتنا العمومية ومواكبة مختلف التطورات، تطبيقا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد.

وفي الأخير، أشكركم على حسن الإصغاء وبارك الله فيكم، سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا؛ تفضّل السيد عفيف، إذا كان لديك تعقيب؟

السيد عفيف سنوسة: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول للسيدة الوزيرة على عناصر الإجابة التي تفضلت بها، وأشكر، بالمناسبة، السيد رئيس الجمهورية على الثقة الموضوعة في شخصكم، من خلال توليكم منصب وزيرة السياحة والصناعة التقليدية.

أهنئ كذلك السيدة وزيرة البيئة على المنصب الوزاري الذي تتولاه؛ إلا أنني سأسلط الضوء على بعض النقاط لتنوير الرأي العام؛ ففي المركب السياحي "ماتاريس" بولاية تيبازة، تم الإعلان عن تحويل مبلغ 2 مليار دينار لفائدة المؤسسة السياحية بتيبازة (CET) ونتيجة لذلك، اتخذت العدالة إجراءات صارمة بحق المدراء العامين الذين

اتخذوا هذه القرارات وتمت معاقبتهم بإيداعهم السجن؛ وهذا ما يؤكده ملف الخبرة القضائية الذي توجد نسخة منه بوزارتكم.

ورغم ذلك، فإن مؤسسة التسيير السياحي بعنابة، ما زالت تمارس هدر المال العام دون رقيب، ففندق "سيبوس" بعنابة خصص له غلاف مالي يقدر بـ 3.5 مليار دينار موافق عليه ومدعم من الحكومة، ومكتب الدراسات الإيطالي قيّم ميزانية المشروع "ترميم فندق سيبوس" بمبلغ 32 مليون أورو.

وبسبب ارتفاع قيمة صرف الأورو، ففي سنة 2017 قدرت قيمة المشروع بـ 4.4 مليار دينار وطلب من البنك غلاف مالي يضاف إلى المشروع بحوالي 7.5 مليار دينار، دون الحصول على موافقة مسبقة لا من وزارة السياحة ولا من مجلس مساهمات الدولة؛ وبهذا ارتفعت القيمة الإجمالية للمشروع من 3.5 مليار دينار لتصل إلى حوالي 12 مليار دينار.

حيث تم تحويل ما قيمته 40٪ من العملة الصعبة من هذا المبلغ لفائدة الشركات الأجنبية؛ وبهذا نكون قد تجاوزنا ميزانية إعادة التأهيل لنصل إلى ميزانية بيع كامل الفندق وهذا ما يمثل هدرا واضحا للمال العام، بحيث أصبح هذا المشروع، غير مربح وغير مجد اقتصاديا؛ وكل مشاريع مؤسسة (EGTT) عنابة تسير على هذا المنوال، على غرار فندق "مرمورة" بقالمة الذي خصص له غلاف مالي بمبلغ 800 مليون دينار لإعادة التأهيل وتمت زيادة المبلغ 1.7 مليار دينار ليتجاوز بذلك المبلغ الكلي 2.5 مليار دينار، دون الحديث عن التجاوزات المسجلة في تسيير الاستغلال، من خلال توظيف عمال من أقارب المسؤولين، ليبقى السؤال الكبير، أين هي الخدمات السياحية؟! وأريد لفت الانتباه أن عملية المراقبة على مثل هذه المشاريع، وحتى تكون لها مصداقية، يجب ألا تتوقف عند مهام المفتشية العامة على مستوى الوزارة، بل توسيع مجال التفتيش ليشمل مصالح المفتشية العامة للمالية (IGF) ومجلس المحاسبة (La Cour des Comptes) وطرحي لهذا السؤال الشفوي، الغاية منه هو الحفاظ على المال العام وترشيد التسيير في هذا القطاع الذي يعوّل عليه السيد رئيس الجمهورية كأحد الروافد المنتجة للاقتصاد الوطني وشكرا.

السيد الرئيس: هذا سؤال متجدد، السيدة الوزيرة إذا كان لديك رد على التعقيب؟ تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: شكرا لك سيدي الرئيس، شكرا للسيد العضو المحترم.

والله، سيدي العضو المحترم، لو تتفضلون بكرمكم وسعة صدركم، بإعطائنا فرصة، نظرا لأهمية محتوى عرضكم وسؤالكم، لندرس مع المصالح المعنية ومع مصالحي في الوزارة، وستتم الإجابة بطريقة كتابية، لتكون وافية وفيها كل الجوانب الدقيقة التي تتطلب دراسة والاطلاع على الملفات.

نستسمحكم، أن تتفضلوا بكرمكم وتسمحوا لنا أن نجيبكم بصفة كتابية، سيدي العضو المحترم، وشكرا.

شكرا لكم، بارك الله فيكم.

.. **"تصفيق"** ..

السيد الرئيس: ننتقل الآن إلى قطاع البيئة ونهنئ السيدة الوزيرة على توليها المهام الجديدة، نتمنى لها كل النجاح في هذه الوزارة الحساسة والهامة؛ وهي لها تجربة مع الجماعات المحلية ونحن في مجلس الأمة، نعتبر البيئة من أهم اهتماماتنا.

الكلمة الآن للسيد نور الدين حبيب، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين حبيب: شكرا لك سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل المحترم، عمي صالح.

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة إطارات الوزارة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد أثبتت الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية، أن تأثيرات المواد البلاستيكية على البيئة والمحيط والصحة الإنسانية كبير جدا وأن تحلل هاته المادة يستغرق وقتا طويلا وقد لاحظنا، وللأسف، أن محيطنا وبحارنا تلوثها العديد

من مختلف أنواع البلاستيك، ولا أدلّ على ذلك الأكياس البلاستيكية السوداء التي أصبحت علامة مميزة عندنا، رغم أن توصيات الخبراء والمختصين وقرارات قمم المناخ المختلفة بضرورة التخلي عن التعامل أو استعمال هاته الأكياس لخطورتها على صحة الإنسان والحيوان والمحيط.

سؤالي هو كما يلي:

– ما هي الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها للحد أو التقليل أو القضاء على هذه الظاهرة المضرة بالمحيط والإنسان؟ وشكرا.

السيد الرئيس: السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة البيئة وجودة الحياة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة الكريمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عضو مجلس الأمة، نور الدين حبيب، أشكركم على اهتمامكم بمجال حماية البيئة وجودة الحياة، من خلال سؤالكم عن ماهية الإجراءات المتخذة من قبل قطاعنا الوزاري للحد والتقليل من التأثيرات السلبية للنفايات البلاستيكية على البيئة والمحيط.

وعليه، اسمحوا لي بعرض ملخص عن السياسة المنتهجة من طرف وزارة البيئة وجودة الحياة، فيما يتعلق بالموضوع.

يعد التلوث البلاستيكي من القضايا البيئية، ذات الأولوية التي تعمل الجزائر على مواجهتها بجدية، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المهمة للحد منه وتقليل تأثيره على البيئة والصحة العامة.

ولهذا الغرض، قامت دائرتنا الوزارية باتخاذ مجموعة من التدابير، ركزت بشكل خاص على:

– تخفيض كمية الأكياس البلاستيكية المطروحة في الأسواق، بغرض القضاء التدريجي عليها.

– كما تم أيضا في هذا الإطار توحيد الكيس البلاستيكي المنتج والذي سيمكن من توحيد تنظيم المواصفات التقنية للكيس البلاستيكي.

– رفع الضريبة على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا التي كانت قيمتها في البداية 10.5 دج للكيلو غرام إلى 200 دج للكيلوغرام حاليا.

– تفعيل دور اللجان الولائية المكلفة بمراقبة السوق غير الرسمي للأكياس البلاستيكية والتي لعبت دورا هاما في مكافحة الإنتاج غير الرسمي للأكياس البلاستيكية.

– إنجاز ووضع حيز الخدمة، وحدة تجربة لمعالجة وتحويل الأكياس البلاستيكية المستعملة وكأول محطة: مركز الردم التقني، حميسي بولاية الجزائر.

وبالنظر إلى خطورة هذه المواد البلاستيكية، وحفاظا على صحة المستهلك والمواطن بصفة عامة، فقد تم إصدار ونشر مجموعة من النصوص القانونية، لا سيما:

– المرسوم التنفيذي رقم 02 – 375 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بنفايات التغليف.

– المرسوم التنفيذي رقم 04 – 210 المؤرخ في 28 جويلية 2004 الذي يحدد كيفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.

– المرسوم التنفيذي رقم 16 –299 المؤرخ في 23 نوفمبر 2016 يحدد شروط وكيفيات استعمال الأشياء واللوازم الموجهة لملامسة المواد الغذائية وكذا مستحضرات تنظيف هذه اللوازم.

– قرار وزاري مشترك في 10 جوان 2014 يتعلق باعتماد النظام الذي يحدد الخصائص التقنية للأكياس البلاستيكية ذات الأشرطة.

– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 أكتوبر 2021 والذي يحدد الخصائص المتعلقة بالأشياء واللوازم المصنعة من مادة البلاستيك، الموجهة لملامسة المواد الغذائية.

علاوة على ذلك وكحافز، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 24 –61 المؤرخ في 29 جانفي 2024 الذي يحدد المواد القابلة للاسترجاع وكيفيات تطبيق الإعفاء والتسهيلات الجبائية الممنوحة لفائدة الأشخاص الطبيعيين الممارسين لأنشطة جمع النفايات القابلة للاسترجاع، لاسيما المواد البلاستيكية.

كما بادرت دائرتنا الوزارية، بإعداد استراتيجية وطنية للتسيير المدمج للنفايات في آفاق 2035 واعتمدنا فيها مبدأ التشاور الذي تم الشروع فيه خلال ورشات، حول

الاقتصاد الدائري، سلط فيها الضوء على ضرورة القيام بتغيرات هيكلية في تسيير النفايات، بغية ضمان التزام الجزائر فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، من ناحية، ومن الامتثال للنموذج الاقتصادي الجديد لإنشاء التوازن المالي، من ناحية أخرى.

كما قامت دائرتنا الوزارية بمبادرة مراجعة وإعادة النظر في الإطار التشريعي للقانون، الإطار رقم 01 –19 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها الذي صودق عليه على مستوى المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 23 ديسمبر الماضي، في انتظار عرضه عليكم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، قريبا، والذي تم فيه إدراج بنود جديدة في مشروع تعديل القانون رقم 01 – 19، تركز على مكافحة انتشار البلاستيك ذي الاستعمال الوحيد، إذ ينص القانون على استبدال هذه المنتجات تدريجيا ببدائل صديقة للبيئة ووضع جدول زمني واضح للتطبيق.

أما من الناحية التقنية، فيتم التركيز على تطوير فروع تثمين النفايات البلاستيكية ضمن الاقتصاد الدائري للخواص وللعام أيضا؛ وهذا يشمل تعزيز عمليات الرسكلة، حيث يتم تحويل النفايات البلاستيكية إلى مواد أولية قابلة لإعادة الاستخدام في الصناعة، مما يقلل الاعتماد على المواد الخام المستوردة.

من جانب آخر، أطلقنا حملات توعوية وطنية، تهدف إلى تثقيف المواطن حول مخاطر التلوث البلاستيكي وأهمية تقليل استخدامه، وقد شارك في هذه الحملات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لدعم الجهود الرامية إلى الحد من النفايات البلاستيكية.

كما تعمل الجزائر على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال وتلتزم باتفاقيات دولية هي محددة لسياسة البيئة مع التحديات العالمية، حيث شاركت دائرتنا الوزارية في المفاوضات المعتمدة من طرف جمعية الأمم المتحدة للبيئة، للوصول إلى اتفاقية عالمية لمكافحة البلاستيك. هذه الإجراءات تمثل جزءا من التزام بلادنا لمواجهة التلوث البلاستيكي وتهدف إلى بناء منظومة مستدامة، تضمن حماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وفي الأخير، فإن دائرتنا الوزارية، تتابع باستمرار وضعية تسيير النفايات على مستوى ولايات الوطن، للتكفل الأمثل بالمشاكل الناجمة عن التلوث البيئي، عامة، ومشكل تسيير النفايات، بصفة خاصة.

تلكم هي، السيد عضو مجلس الأمة، عناصر الرد على سؤالكم، شاكرة لكم حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد نور الدين تفضل.

السيد نور الدين حبيب: بسم الله مجددا.

أولا، وقبل كل شيء، نبارك للسيدتين الوزيرتين تعيينهما على رأس القطاعين، وندعو الله أن يوفقكم في مهامكم النبيلة، إن شاء الله.

السيدة الوزيرة، نحن نعلم أن التوجه الجديد للسيد رئيس الجمهورية ليس ببعيد، كان يولي اهتماما كبيرا لعصرنة الجزائر العاصمة في خطابه الأخير ولا أدل على ذلك ما قاله: الجزائر البيضاء والجزائر الزرقاء، هذا الاهتمام على غرار باقي الولايات، لكن هذه الظاهرة أصبحت ظاهرة مشينة؛ أعطيك مثالا، السيدة الوزيرة، عندنا موقع في تنس ما بين سيدي عبد الرحمن، هي تابعة لتنس، مفرغة تقع على الساحل وأنت تعلمين أن مدينة تنس منطقة ساحلية بامتياز وبالتالي تبقى هذه البقعة بقعة سوداء.

كما نطلب منكم، السيدة الوزيرة، إعطاء بعض الدعم لولاية الشلف، لتدعيم الشباب في هذا الخصوص والقضاء تدريجيا على هذه الأكياس البلاستيكية، ننصحك أن يكون ذلك تدريجيا، على كل حال، مع الشعب الجزائري "نجيبوها بالعقل"، نصنع أكياسًا ورقية وقماشية ونبدأ بالخبز، مثلا، وبالخضر والفواكه، حتى تتغير نظرتنا وتصبح الجزائر عصرية، فمن غير الممكن أن نبني الجزائر الكبيرة ونتكلم عن برامج ضخمة، ونحن في الأسفل ولا ننظف الأكياس.

شكرا، السيدة الوزيرة، بارك الله فيك، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: السيدة الوزيرة هل لديك ردّ على التعقيب؟

السيدة وزيرة البيئة وجودة الحياة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد العضو،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

حقيقة، استراتيجية قطاعنا ويحثّ السيد رئيس الجمهورية،

أن تكون هناك محاربة تدريجية؛ الآن وصلنا إلى المحطة التحفيزية، سنحفز الشباب، وهذا عمل توافقي، وبتوصيات السيد رئيس الجمهورية.. أن تعمل كل القطاعات.

نحن نعمل مع (Start up)، وعدّة مؤسسات ناشئة والشباب، وإننا بصدد التعديلات الأخيرة للقانون وسيرافق كل مستثمر، ولا ننسى أن العملية الردعية ليست ذلك الهدف، لابد أن تكون لدينا ثقافة.

دخلت علينا الثقافة الموروثة حين كنا صغارا، البلاستيك لم يكن مفهوما، واليوم البيئة تأثرت، وأصبحت ظاهرة، حتى الأشجار أصبحت مزينة بأكياس البلاستيك.

خلال هذه العملية، نكون قد حفزنا الشباب، القانون في الإجراءات، والحقيقة، كما تفضلت، أن (Start up) هي مستقبل شبابنا، إذ يستطيع أن يقوم بهذه العمليات مباشرة وهي عملية اقتصادية مربحة وستحافظ على البيئة بدرجتين.

أولا، نعيد استرجاع جمال العاصمة وكل ولايات الوطن، وتصبح الجزائر، حقيقة، بيضاء في القلوب وفي الحقيقة.

والأمر الثاني، أننا نحافظ على ثروتنا البيئية، حين نعيد استعمال المواد المرسكلة وهذا هو الأساس.

شكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن الكلمة للسيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

أهنئ السيدتين الوزيرتين على نيلهما ثقة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في تعيينهما على رأس الوزراتين، الصناعة التقليدية والبيئة وجودة الحياة.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،

السيدة وزيرة البيئة وجودة الحياة المحترمة،

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية المحترمة،

زميلاتي، زملائي الأعضاء الأفاضل،

الأسرة الإعلامية،

سلام الله عليكم.

يشرفني أن أتوجه إلى السيدة وزيرة البيئة وجودة الحياة، بالسؤال الشفوي التالي نصه:

بخصوص كارثة مكب الصرف الصحي الذي يهدد حياة سكان قرية حينون، بلدية فقارة الزوى، ولاية عين صالح، الذي يبعد عن المباني 1.5 كلم، وعن البساتين أقل من 1 كلم، الذي أثر سلبا على صحة الساكنة، جراء استنشاق غاز النشادر الناتج من البول، أكرمكم الله، المسبب للصداع الدائم والتهاب العينين وخاصة الأطفال وأمراض الصرع والأعصاب بصفة عامة، زد على ذلك البعوض ولسعاته وتنكيد العيش، بالإضافة إلى تهديد أهم مصدر لأرزاقنا وهو الفلاحة، حيث غزت حشرات غريبة المزروعات وقضت على الخضر والمزارع وانتشار بذور النبات الشوكية من المكب وأتلفت الأراضي الفلاحية المجاورة.

سؤالي هو:

– ما هي الإجراءات التي ستتخذها دائرتكم الوزارية من أجل تحويل، على الأقل، مكب الصرف الصحي بـ 2 كلم عن ساكنة القرية؟تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة البيئة وجودة الحياة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عضو مجلس الأمة، حمزة بوحفص، أشكركم كثيرا على اهتمامكم بمجال حماية البيئة وجودة الحياة، من خلال سؤالكم المتعلق بوضعية مكب الصرف الصحي في قرية حينون، بلدية فقارة الزوى، ولاية عين صالح، وعليه، يطيب لي أن أوافيكم بالمعلومات المتعلقة بهذا المصب وهي كالتالي:

بعد اتصال مصالحنا الوزارية اللامركزية، ممثلة بمديرية البيئة لولاية عين صالح مع مصالح وزارة الري بالولاية، تبين أن هذا المشكل نتج بسبب تعطل محطة تصفية مياه الصرف الصحي التي تشتغل بطريقة التصفية الطبيعية.

وقد تم حاليا، اتخاذ الإجراءات الضرورية لإصلاح المحطة بإعادة تأهيلها من طرف مديرية الموارد المائية لولاية عين صالح، وهذا بتسجيل عملية تنموية لإعادة إصلاحها.

وقد انطلقت أشغال إعادة تأهيل المحطة، في أواخر شهر ديسمبر 2024، وبعد الانتهاء من الأشغال، سيتم القضاء نهائيا على هذه الإشكالية.

وللمزيد من المعلومات في هذا الصدد، فإن وزارتنا تحت التصرف، ويمكنكم الاتصال بمصالح وزارة الري.

في الختام، أجدد لكم شكري على اهتمامكم ومساهمتكم الإيجابية في تحسين بيئة المواطن، ومحيط عيشه.

كما أنني أسعى جاهدة للتكفل بكل انشغالات السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة، معربة لكم، الأخ عضو مجلس الأمة، حمزة بوحفص، عن استعدادي الدائم للرد على كل الاستفسارات.

تلكم هي، عناصر الرد على سؤالكم، شاكرة لكم حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ إن كان لك تعقيب..

السيد حمزة بوحفص: مشكورة، السيدة الوزيرة المحترمة، على تفاعلك مع سؤالنا ومجهوداتك الجبارة والواضحة، منذ توليك رأس هذا القطاع الحيوي، وبحق هي إضافة حقيقية للقطاع.

كما نثمن تلك الزيارات التي تقومين بها إلى الولايات، ومن هذا المنبر ندعوك إلى زيارة ولاية عين صالح للوقوف عن قرب على القطاع ومرافقته.

كما أود أن ألفت انتباهكم إلى ظاهرة معينة وهي انتشار البعوض بصفة رهيبة جدا في محيط محطة الدفع بالبركة، ولاية عين صالح، كونها قريبة جدا من السكان، وقد ضاقوا به ذرعا.

فوجب إيجاد حلول جذرية لهذا المشكل البيئي.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: نعم..

السيدة الوزيرة: سيدي الرئيس، أستسمحكم عندي إضافة مختصرة.

حقيقة، ولاية عين صالح، إن شاء الله، هي في البرنامج، وهي من الانشغالات الأولية.

عندنا 10 ولايات جديدة، لابد أن نتكفل بها 100٪، مثلها مثل جميع ولايات الوطن، ومشكل البعوض ليس فقط في ولاية عين صالح ولكن في عدة ولايات، فاتخذنا كل الإجراءات. هنالك عملية للتعامل مع كل السلطات المحلية وأيضا كل القطاعات، منها قطاع الري والأشغال العمومية اللذان سجلا مشاريع في هذه المنطقة والتي سيتم الانطلاق فيها للحد من هذه الظاهرة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة.

على كل، بدوري أشكر الجميع على هذه المشاركة الهامة، حول مواضيع هامة، في هاته القطاعات، بصفة خاصة: الثقافة، السياحة والبيئة.

حللنا كثيرا والوزراء أجابوا على كل الجوانب وأعطوا لنا صورة عامة.

بارك الله فيكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة والعشرين بعد منتصف النهار

ملحق
أسئلة كتابية

1 – السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير دولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم،

يشرفني ـ السيد الوزير ـ أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

لا يزال سكان دائرة بن سكران في ولاية تلمسان يعلقون آمالا كبيرة على بعث وإعادة فتح مصنع الرخام المغلق الموجود بتراب البلدية ومناجم الغرانيت الموجودة بتراب بلدية سيدي العبدلي خاصة وأن نوع الرخام الموجود بهذه المنطقة يعد من أجودها عالميا، إلا أن هذا المصنع متوقف عن الإنتاج منذ سنة 2000 ولم يتم فتحه لأسباب مجهولة رغم توفر المادة الأولية.

يعول أبناء المنطقة على هذه المناجم والمصانع من أجل بعث التنمية بالمنطقة، وخلق مناصب عمل جد معتبرة، مما يساهم في القضاء على البطالة وخلق حركية اقتصادية وسياحية مهمة بالمنطقة.

سؤالي هو:

أملنا فيكم كبير ـ السيد الوزير المحترم ـ أن يتم إعادة فتح هذه المصانع، التي تنتظرها الساكنة بشغف كبير، فمتى سنشهد إعادة فتحها؟

تفضلوا السيد الوزير، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 أكتوبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الدولة:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بمناجم الرخام والغرانيت، ببلديتي بن سكران وسيدي عبدلي بولاية تلمسان، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

إن منجمي الرخام «مادة ترافرتين Travertin» المستعمل لصناعة أحجار الزينة، يتم استغلالهما حاليا من قبل المؤسسة الوطنية للحصى (ENG) علما أن هذه الأخيرة تحصلت على رخصتين منجميتين منفصلتين، الأولى: تخص موقع تاقبالت والثانية: تخص موقع سيدي مبارك.

أما أسباب توقف أشغال الاستغلال بهذين المنجمين فتنحصر فيما يلي:

ـ بالنسبة لمحجرة تاقبالت، كانت تعتبر من أحسن المحاجر التابعة للمؤسسة الوطنية للحصى، لكونها تحتوي على أجود أنواع حجر التزيين الطبيعي والمسمى بالترافرتين (Travertin)، حيث بدأ استغلال هاته المحجرة في الفترة الاستعمارية، وبعد توقفها أعادت المؤسسة الوطنية للرخام فتحها سنة 1991، ومنذ سنة 2005 قامت المؤسسة الوطنية للحصى باستغلالها، حيث قامت بتزويد السوق الوطني وحتى الخارجي بكميات كبيرة من هذا النوع من الرخام حتى نفاد المخزون نهاية سنة 2019.

وقد كان الحجم السنوي للمنتج يقدر بحوالي 7500 طنا من الترافرتين بنوعيه، الأصفر الذهبي والبني الرمادي.

وقد ارتفعت وتيرة الأعمال بالمحجرة بصفة كبيرة ابتداء من سنة 2016، وذلك لتوفير الكميات اللازمة من الترافرتين الأصفر لمشروع إنجاز الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة. وبعد هذا الإنجاز، وبحلول 2019 انخفض مخزون الترافرتين بنوعيه حتى نفد تماما مع نهاية السنة، ولم يتبق بالمحجرة سوى النوع المسمى (Havane) والذي يعتبر حجرًا جيريا رمليا (Calcaires gréseux) جد صلب وغير مرغوب فيه من طرف الزبائن، وذا قيمة اقتصادية منخفضة لا تناسب تكلفة إنتاجه.

وأمام هذه الوضعية الصعبة، قررت المديرية العامة للمؤسسة تعليق العمل بالمحجرة وتحويل كافة العمال إلى مواقع أخرى، حرصا منها على المحافظة على مناصب

الشغل، وتفاديا لكل إجحاف قد يضر بوضعيتهم المالية.

ـ أما فيما يخص موقع سيدي مبارك، فتوقف الأشغال به يعود إلى نزاع متعلق بملكية الأرض، والتي تعود لعائلة بن قنا.

هذه القضية حاليا معروضة أمام محكمة أولاد ميمون بولاية تلمسان.

ـ بالنسبة لمنجم سيدي عبدلي، كان قد شهد نشاطا لمدة خمس (05) سنوات قبل تعليق النشاط مؤخرا، نظرا للبنية الجيولوجية المعقدة وأيضا انخفاض الكميات المستخرجة.

وتقدر الكمية المكدسة في المستودع، من المادة المستخرجة (الغرانيت)، حاليا، بنحو 11000 م^3، وهذا راجع لانخفاض الطلب عليها في السوق الوطنية، مما استدعى نقل عمال المنجم إلى مواقع أخرى للمحافظة على مناصب عملهم، فمؤسسة (ENG) تعتبر أن عمالها يمثلون الاستثمار الأهم للاستمرارية.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 جانفي 2025

محمد عرقاب
وزير دولة، وزير الطاقة والمناجم
والطاقات المتجددة

2 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني ـ السيد الوزير ـ أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

بتاريخ 2004/10/01 تم استحداث مؤسسات تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري (Entreprise de Gestion EGPP des Ports et Abris de Pêche)، على مستوى الجمهورية من رحم المؤسسات المينائية الأم (Entreprises Portuaires – EP)، قبل لنا آنذاك إن ذلك مجرد تجربة ستدوم (10) عشر سنوات، وسيتم بعدها تقييم الوضعية العامة لهذه المؤسسات المستحدثة التي دامت ما بين سنة 2004 وسنة 2019 («15» خمس عشرة سنة)، فإن لم تنجح هذه التجربة ستعاد إلى الوضعية الأولية.

رغم الفشل الذريع للمشروع بما لا يدع مجالا للشك وعجز معظم هذه المؤسسات حتى عن تسديد أجور عمالها والتسيير الكارثي، هذا الفشل الذي ليس للعمال البسطاء أي مسؤولية عنه، أي هم ضحايا فشل هؤلاء المسيرين، حيث إن القائمين على هذا القطاع الحساس لا يزالون يسيرون في نفس الاتجاه السابق الذي اتضح منذ نحو عشرين سنة أنه لن يوصل لشيء، لا، بل عمدوا إلى استحداث شركة تسيير موانئ الصيد البحري (Société de Gestion des Ports de Pêche SGPP) بتاريخ 2020/01/01 مقرها بالجزائر العاصمة، تجمع كل مؤسسات تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري من خلال فرض اتفاقية جماعية بتاريخ 2019/12/04 موقعة بطريقة مشبوهة وغير قانونية شكلا ومضمونا، حيث لم يستشر فيها لا عمال هذه المؤسسات ولا ممثلوهم الشرعيون، وتم من خلالها التراجع عن معظم الحقوق والمكتسبات العمالية السابقة والمسطرة في الاتفاقيات الجماعية السابقة الشرعية وملحقتها وذلك بمخالفة صريحة لقانون العمل والقوانين والتشريعات سارية المفعول، والتحويل من اللامركزية إلى المركزية.

إن هذا التراجع والانتقاص من الحقوق والمكتسبات الشرعية للعمال البسطاء، يأتي مناقضا ومعاكسا للتوجه العام والحالي للجمهورية الجديدة التي نادى بها سيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وأوصى بتحسين الوضعية الاجتماعية للعمال والطبقة الهشة وحفظ وصيانة كرامة المواطن والعامل الجزائري.

من أجل ألا نكرر التجربة الفاشلة السابقة والتي دامت (20) عشرين سنة، يجب وضع حد لهذا المشروع الفاشل القديم الجديد وإعادة الأمر إلى ما كان عليه سابقا أي قبل سنة 2004، بإعادة دمج الوحدات (أي المؤسسات السابقة) كل واحدة إلى مؤسساتها المينائية الأم (Entreprises Portuaires EP) حيث لم يقدم المشروع أي إضافة فيما يخص موانئ الصيد البحري من ناحية التسيير والخدمات.

نرجو من سيادة وزير النقل الموقر فتح تحقيق معمق

(الإتفاقية الجماعية «سنتين بدون تجديد الاتفاقية الجماعية»، الترقية، التوظيف المشاريع...).

سؤالي هو:

ما هو مصير وما هو هدف هذه الاتفاقيات الجماعية التي لم تجدد منذ سنتين (الترقية، التوظيف، المشاريع)؟

وماهي الإجراءات الاستباقية التي سوف تقوم بها دائرتكم الوزارية لتصحيح وتدارك الوضع مستقبلا، والإصلاحات العميقة في هذا القطاع الهام والجد حساس.

تقبلوا منا ـ سيدي الوزير ـ فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 ديسمبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

الشكر موصول لكم السيد محمد بلعياشي، عضو مجلس الأمة، على اهتمامكم بقطاع النقل من خلال تقديمكم لسؤال كتابي يتمحور حول طلب إعادة إدماج الوحدات التابعة لشركة تسيير موانئ الصيد والنزهة تحت مسؤولية المؤسسات المينائية كما كانت قبل سنة 2004.

وعليه، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية:

إن المخطط التنظيمي لهذه الموانئ قد أقره مجلس الوزراء وصادق عليه مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 13 أوت 2003 المتضمن إنشاء عشر (10) مؤسسات تسيير موانئ وملاجئ للصيد البحري، وبعدها تم دمجها سنة 2015 من طرف مجلس مساهمات الدولة تحت وصاية شركة وطنية واحد أسست سنة 2019 سميت «شركة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري» بغرض توحيد وتحسين نمط التسيير وضمان تقديم المستوى نفسه من الخدمة عبر كل الموانئ التابعة لهذه الشركة.

باشرت هذه الشركة نشاطها ابتداء من سنة 2020 من خلال أربع عشرة (14) وحدة للتسيير متواجدة عبر الولايات الساحلية من خلال تجسيد مخطط استثماري جد معتبر رغم العجز المالي الذي تعاني منه هذه الموانئ منذ سنة 2004، بسبب ضعف التعريفة المطبقة التي لا تمثل حتى 30 ٪ من التكاليف.

أما بالنسبة للشق المتعلق بالاتفاقية الجماعية الخاصة بشركة تسيير موانئ الصيد البحري، فنعلمكم أنه، وبعد الاتفاق عليها مع ممثل العمال سنة 2019 كما ينص عليه التنظيم الساري المفعول، قامت الشركة بتقديم هذه الاتفاقية إلى مفتشية العمل لولاية الجزائر فصادقت عليها ثم إلى محكمة باب الوادي لتسجيلها بتاريخ 04 ديسمبر 2019 وهو الإجراء المعمول به في هذا المجال.

في السياق نفسه، نعلمكم أن هذه الاتفاقية تبقى سارية المفعول حتى بعد انقضاء أجلها إن لم يطلب أحد الطرفين مراجعة أحكامها؛ وفي هذا الإطار لم تتلق الشركة أي طلب رسمي من الممثل القانوني للعمال الذي يجب أن يتشكل في هيئة نقابة المؤسسة.

في الأخير، نعلمكم أن رغم العجز المالي للشركة إلا أن المديرية العامة عملت على المحافظة على مكاسب العمال وعلى مناصب العمل مع إعطاء بعض الزيادات في الأجور وبعض المنح والعلاوات.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 جانفي 2025

السعيد سعيود
وزير النقل

3 ـ السيد حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعد الجمعيات الخيرية ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتحقيق التقدم الاجتماعي، من خلال تقديم المساعدة المباشرة، دعم الفئات الأكثر ضعفا، تعزيز التضامن الاجتماعي، والاستجابة للأزمات، حيث تلعب هذه الجمعيات دورًا حيويًا في تحسين حياة الأفراد والمجتمعات.

إن استثمار الوقت والموارد في دعم هذه الجمعيات يمكن

أن يساهم في تحقيق تغييرات إيجابية ومستدامة في المجتمع، مما يساهم في بناء عالم أفضل للجميع، ومع اقتراب شهر رمضان المبارك تسعى هاته الجمعيات إلى توفير المساعدات وتقديم يد العون للمحتاجين، إلا أن غياب الدعم المادي من وزارتكم منذ سنة 2019، حال بينها وبين تقديم برنامجها المسطر في هذا السياق.

سؤالي هو:

ماهي أسباب عدم دعم هذه الجمعيات خاصة مع اقتراب شهر رمضان الكريم؟

هل تعتزم دائرتكم الوزارية فتح الدعم لمساعدتها على تقديم الأفضل وتطبيق برنامجها المؤطر؟

وهل يمكن إدراج برنامج خاص لها لدعمها؟

الجزائر، في 18 ديسمبر 2024

حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

عملاً بأحكام المادة 158 من الدستور، وبمقتضى أحكام القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني موافاتكم بالرد على سؤالكم.

يعمل قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على إشراك الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والخيري في مختلف النشاطات المنظمة من طرف القطاع، فضلا عن تمثيلها في مختلف المجالس واللجان التي يشرف عليها قطاعنا الوزاري، لاسيما المجلس الوطني للأشخاص المعوقين والمجلس الوطني للأسرة والمرأة ومجالس الإدارة لجميع المؤسسات التابعة للقطاع.

وعمل قطاع التضامن الوطني، في إطار إعداد مخطط العمل القطاعي 2025-2029، على إدراج الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني في جميع القضايا ذات الصلة بالتكفل بمختلف الفئات التي يعنى بها القطاع.

وفيما يخص الدعم المادي للجمعيات، فتجدر الإشارة أن قطاعنا الوزاري لا يتوفر في الوقت الحالي على اعتمادات مالية مخصصة لهذا الغرض، وأما بالنسبة للعمليات التضامنية خلال شهر رمضان الكريم، فيمكن للجمعيات الحصول على رخصة فتح المطاعم «عابر السبيل» من خلال التقرب من مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى الولاية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 7 جانفي 2025

صورية مولوجي
وزيرة التضامن الوطني
والأسرة وقضايا المرأة

4 ـ السيد حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن ولاية عين صالح تحتوي على خلية جوارية واحدة للتضامن، مما يجعلها غير قادرة على تغطية كل احتياجات الفئات الهشة والضعيفة والمسنين وأصحاب الأمراض المزمنة والمعاقين، وغيرهم من الفئات المحرومة، وإنّ هذه الخلية الوحيدة لا يمكنها تغطية كل تراب الولاية بما فيها مناطق الظل كقرية إيقسطن وبلدية فقارة الزوى وفقارة العرب.

سؤالي هو:

ـ ما هي الاستراتيجية التي ستقوم بها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في إنشاء وكالة ولائية لوكالة التنمية الاجتماعية على مستوى ولاية عين صالح؟

ـ ما هي الخطة المتبعة لفتح خلية جوارية للتضامن على مستوى بلدية فقارة الزوى التي تعتبر مطلبا اجتماعيا ملحًا لسكان البلدية لبعدها عن مقر الولاية؟

الجزائر، في 18 ديسمبر 2024

حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

عملاً بأحكام المادة 158 من الدستور، وبمقتضى أحكام القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني موافاتكم بالرد على سؤالكم المشار إليه في الموضوع أعلاه.

إن وكالة التنمية الاجتماعية تعد مؤسسة تحت وصاية قطاع التضامن الوطني، وتعمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتكفل بالفئات الهشة عبر العديد من البرامج والتراتيب، وهذا عبر مديريتها الجهوية المتمركزة على المستوى الوطني وفقا للهيكل التنظيمي الذي تضمنه القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 مارس 2003.

وسعيا لمراجعة هيكلها التنظيمي بإدراج فروع ولائية بما يستجيب لتطلعاتها ذات الصبغة الهيكلية، قصد تكريس سياسة تقريب الإدارة من المواطن، وفق إطار تنظيمي يستوفي كافة المعايير المطلوبة على هذا الصعيد. سجلت الوكالة بمخطط نشاطها لسنة 2024 عملية مراجعة وإثراء الدليل الميداني المنوه به آنفا حيث تم الاستعانة بمكتب دراسات متخصص في المجال.

وفي انتظار استيفاء الإجراءات القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالمصادقة على هذا المشروع واعتماده بصفة رسمية، تم بداية سنة 2024، تنصيب رئيس مصلحة وأربعة (04) إطارات مكلفين بتسيير برامج الوكالة على مستوى ولاية إن صالح، على غرار باقي الولايات العشر (10) المستحدثة مؤخرا، تابعين للفرع الجهوي ورقلة، الذي يحوز مديره الجهوي على تفويض بالإمضاء على المستندات الإدارية والقانونية المعتمدة في تسيير وتنفيذ مختلف أجهزة الوكالة على المستوى المحلي، بما في ذلك التكفل بالمنح الخاصة بالفئات الهشة من المجتمع.

أما بخصوص استحداث خلية جوارية جديدة على مستوى بلدية فقارة الزوى بولاية إن صالح التي تبعد عن مقر الولاية بـ 47 كلم، للتدخل لفائدة كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، تحديد جيوب الفقر واحتياجات الفئات السكانية المعنية، فإن الولاية تحصي حاليا خليتين جواريتين (إن صالح وإنغر) تغطيان بلديات الولاية الثلاث: إن صالح، إنغر وفقارة الزوى، إذ تقع هذه الأخيرة بمجال تدخل الخلية الجوارية للتضامن إن صالح.

هذا وسنقوم بدراسة إمكانية استحداث خلية جوارية ببلدية فقارة الزوى، وفق ما سيتم رصده من اعتمادات مالية بعنوان برنامج الخلايا الجوارية للتضامن وهذا نظرا لأهمية المهام المنوطة بهذه الأخيرة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 7 جانفي 2025

صورية مولوجي
وزيرة التضامن الوطني
والأسرة وقضايا المرأة

5 ـ السيد لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير دولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ـ كم يبلغ إنتاج الجزائر من البترول والغاز ومشتقاتهما لسنة 2024، وما هو نصيب إنتاج الشريك الأجنبي من هاتين المادتين؟

ـ كم تبلغ تكلفة استخراج 1 برميل من النفط و1 متر مكعب من الغاز و1 لتر من البنزين والمازوت و1 كيلوواط ساعي من الكهرباء في الجزائر؟

ـ ما هو معدل استهلاك الفرد الجزائري من الطاقة الكهربائية والغاز وما هي نسبة استهلاك القطاعات غير المنتجة من الكهرباء والغاز مثل المنازل والإدارات؟

تقبلوا، السيد وزير الدولة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 ديسمبر 2024

لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الدولة:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق خاصة بإنتاج واستهلاك المحروقات بالجزائر، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

إنّ الحصيلة الأولية لسنة 2024 تشير إلى أن إنتاج الجزائر من مواد المحروقات قد سجل استقرارا خلال السنة مقارنة بسنة 2023، حيث بلغ الإنتاج الأولي من المحروقات 199 مليون طن معادل نفط.

أما فيما يخص حصة إنتاج الشريك الأجنبي، فتتراوح بين 9 ٪ بالنسبة للبترول، و7 ٪ بالنسبة للغاز الطبيعي.

بينما ينتظر أن يصل إنتاج المصافي من المشتقات النفطية نهاية شهر ديسمبر 2024 حوالي 30.3 مليون طن، أي بارتفاع 4 ٪ مقارنة بإنتاج سنة 2023، مدعوما بارتفاع 3 ٪ من كميات النفط والمتكثفات المدخلة إلى المصافي وإلى حسن استغلال تشغيل المصافي.

ـ الاستهلاك النهائي من الطاقة:

ـ الاستهلاك حسب القطاعات:

عرف الاستهلاك النهائي الوطني من الطاقة ارتفاعا بنسبة 2.1 ٪ سنة 2023 مقارنة باستهلاك سنة 2022، ليتراوح في معدل 54.2 م ط م ن، أين ازداد الاستهلاك بأكثر من مليون طن معادل نفط، مدعوما بارتفاع استهلاك قطاعي الصناعة، على خلاف القطاع الثالث «المنزلي والخدمات» الذي سجل انخفاضا مقارنة باستهلاك سنة 2022.

رغم ذلك يبقى هذا القطاع يشكل الأغلبية بنسبة 46 ٪ من مجموع الاستهلاك النهائي لسنة 2023، متبوعا بقطاع النقل بنسبة 30 ٪ ثم قطاع الصناعة بنسبة 25 ٪.

وعرف استهلاك الكهرباء، حسب المصادر، ارتفاعا بـ 6 ٪ مقارنة باستهلاك سنة 2022، على خلفية زيادة الاستهلاك المنزلي 6.7 ٪، خاصة خلال فصل الصيف أين شهدت البلاد ارتفاعا قياسيا في درجات الحرارة مست جزءا كبيرا من مناطق البلاد، من الشمال إلى الجنوب، وأدت إلى استعمال مفرط للمكيفات، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن بـ 3.6 ٪ ما يقارب 12 مليون زبون بنهاية سنة 2023.

أما الاستهلاك النهائي من الغاز الطبيعي، فقد سجل انخفاضا بـ 2.1 ٪ مقارنة باستهلاك سنة 2022 ليتراوح في معدل 20.1 مليار م^3، نتيجة انخفاض الطلب المنزلي 7 ٪، مع تسجيل درجات حرارة معتدلة خلال فصل الشتاء مما أدى إلى التقليل من استخدام الغاز الطبيعي لاحتياجات التدفئة.

ـ معدل استهلاك الفرد الجزائري من الطاقة الكهربائية والغاز:

فيما يخص متوسط استهلاك الفرد الجزائري من الطاقة بصفة عامة، فهو يعادل 1.2 ط م ن للفرد الواحد في السنة، أما بالتفصيل، فنصيب المواطن الجزائري من استهلاك الكهرباء يمثل 4152 جيجاوات ساعي للفرد إجمالا و600 جيجاوات ساعي إذا ما اقتصرنا على القطاع المنزلي.

نفس الشيء بالنسبة لاستهلاك الفرد الجزائري من الغاز الطبيعي أين يعادل 432 م^3 في السنة إجمالا، وحوالي 250 م^3 إذ اقتصرنا على القطاع المنزلي.

تقبلوا، السيد العضو، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 جانفي 2025

محمد عرقاب
وزير دولة، وزير الطاقة
والمناجم والطاقات المتجددة

6 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الرياضة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

رغم الأموال الكبيرة التي وضعتها السلطات العليا لبعث الرياضات الجماعية، من خلال إنشاء مركبات رياضية جوارية، يشهد العديد منها وضعيات جد متدهورة بسبب الإهمال والتماطل في متابعة هذه المشاريع بجدية والإتقان المطلوب مع دفاتر الشروط الخاصة بها.

وعلى سبيل المثال نذكر: المركب الرياضي الجواري ببلدية أولاد ميمون، وإنجاز الملعب الكبير لبلدية بن سكران

وإنجاز المسبح الشبه الأولمبي بالحناية وغيرها من المشاريع غير المنتهية.

سؤالي هو:

ـ ما هي الإجراءات الاستباقية التي ستقوم بها دائرتكم الوزارية لإصلاح الوضعية والدفع بالديناميكية المعهودة للمشهد الرياضي على مستوى ولاية تلمسان؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 ديسمبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تلقينا باهتمام، السيد العضو المحترم، سؤالكم الكتابي المتعلق بالإجراءات الاستباقية التي ستقوم بها دائرتنا الوزارية، لإصلاح وضعية المنشآت الرياضية والدفع بالديناميكية المعهودة للمشهد الرياضي على مستوى ولاية تلمسان.

ردا على ذلك، يشرفني أن أنهي إلى كريم علمكم، بأن ترقية الحركة الرياضية الوطنية تكون من خلال وضع آليات وميكانيزمات لتجسيد السياسة الوطنية للرياضة والعمل على تنمية الأنشطة البدنية والرياضية التي تختلف بحسب طبيعتها، كثافتها، برامجها، أهدافها وشروط تنفيذها، والتي تعتمد أساسا على تفعيل البطاقية الوطنية للرياضة على المستوى الوطني.

حيث إن ولاية تلمسان تعتبر قطبا رياضيا بامتياز في العديد من الاختصاصات الرياضية، لاسيما كرة الطائرة، كرة السلة، كرة اليد، ألعاب القوى، رفع الأثقال، السباحة، الجمباز، التنس والرياضات القتالية، فهي بذلك تجمع بين الرياضات الجماعية والفردية.

وفي إطار تعزيز المجهودات المبذولة لتنمية قطاع الرياضة على مستوى ولاية تلمسان، تم وضع مخطط خاص بالمنشآت الرياضية مع رصد أغلفة مالية من شأنها تغطية مختلف العمليات منها إنجاز، صيانة، إعادة تأهيل وترميم عدة منشآت رياضية متواجدة عبر إقليم الولاية نذكر منها:

ـ إعادة تأهيل وتجديد الملعب المتعدد الرياضات «العقيد لطفي» والذي خصص له غلاف مالي يقدر بثلاث مائة مليون دينار جزائري (3.000.000،00 دج) كشطر أول،

ـ إستلام أربعة (04) مسابح نصف أولمبية في كل من أولاد ميمون، بن سكران، ندرومة وسيدي الجيلالي،

ـ الانتهاء من العملية الخاصة بدراسة من أجل إنجاز قاعة متخصصة بأولاد لخضر،

ـ الانتهاء من العملية الخاصة بدراسة من أجل إنجاز مسبحين جواريين بكل من العريشة وشتوان،

ـ الانتهاء من العملية الخاصة بدراسة من أجل تهيئة مسبح 25 متر بالرمشي،

ـ إنجاز خمسة ملاعب جوارية معشوشبة اصطناعيا،

ـ إعادة وضع بساط الأرضية لخمس (05) قاعات متعددة الرياضات بكل من بلدية تلمسان، المنصورة، مغنية، أولاد ميمون والرمشي،

ـ إعادة تأهيل المسبح نصف الأولمبي ببلدية سبدو.

وفي نفس السياق وقصد تطوير الحظيرة المنشآتية الرياضية بالولاية، فإنه سيتم خلال سنة 2025 الانطلاق في إنجاز كل من :

ـ المسبح شبه الأولمبي بالغزوات،

ـ القاعة الرياضية المختصة ببلدية صبرة،

ـ المسبح الجواري ببلدية شتوان،

ـ إعادة تهيئة نادي التنس بالمنصورة،

ـ إنجاز مسبح صغير للتدريبات التمهيدية للأطفال بالمسبح شبه الأولمبي بالرمشي.

جدير بالذكر أنه في إطار قانون المالية لسنة 2025 استفادت ولاية تلمسان من تسجيل ثلاث (03) عمليات استثمار موجهة خصيصا لـ:

ـ متابعة وترميم المسبح المغطى 25 م بالرمشي،

ـ ترميم ملعب تنس مع المدرجات بالمنصورة،

ـ متابعة، ترميم وتجهيز المنشآت الرياضية بالولاية (حوض السباحة بالعريشة وقاعة متعددة الرياضات بالغزوات).

أما بخصوص ملعب بن سكران البلدي، يشرفني أن أعلمكم أنه تم تسجيل عملية إنجاز المدرجات بالملعب والأشغال جارية، مع نسبة تقدم في الأشغال تقدر بحوالي 35 ٪.

وستعكف دائرتنا الوزارية على العمل لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات التالية:

ـ وضع آليات لضمان متابعة آنية لتجسيد المشاريع الاستثمارية،

ـ وضع بنك معلومات خاص بالمنشآت الرياضية على المستوى المحلي،

ـ القيام بعمليات تفتيش دورية إلى كل من الولايات المعنية للوقوف على وتيرة تقدم أشغال إنجاز المشاريع وخاصة الكبرى منها.

في الختام، نجدد لكم، السيد العضو المحترم، امتناننا العميق لما تقدمونه من جهود قصد التكفل الأمثل بانشغالات وقضايا القطاع، كما نؤكد لكم أن دائرتنا الوزارية وفي إطار التكامل والتعاون المتبادل ستظل داعما أساسيا لإنجاح كافة المبادرات والمشاريع التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وستعمل بكل جد لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

تفضلوا، السيد العضو المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 جانفي 2025

وليد صادي
وزير الرياضة

7 ـ السيد نبيل خوالدية
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أحيل إلى سيادتكم المحترمة نص السؤال الكتابي التالي نصه:

تبعا لجلسة العمل التي جمعت نواب البرلمان بغرفتيه لولاية قالمة مع السيد الوزير السابق بتاريخ 2024/01/10 بمقر الوزارة لمناقشة واقع القطاع بالولاية، حيث تعهد السيد الوزير بتدعيم مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري للولاية بـ 72 حافلة جديدة، علما وأن الحظيرة الحالية تتكون من 18 حافلة وهذا خلال سنة 2024.

السيد الوزير المحترم، سؤالي الكتابي الموجه إلى سيادتكم المحترمة هو كالتالي:

متى يتم تزويد وتدعيم حظيرة هذه المؤسسة التي تقدم خدمات في المستوى بالحافلات الجديدة؟

وفي الأخير، تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 29 ديسمبر 2024

نبيل خوالدية
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد العضو المحترم، وأنتم مشكورون على ذلك، بتقديمكم لسؤال كتابي يتمحور حول موعد تزويد حظيرة المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لولاية قالمة بحافلات جديدة.

وعليه، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية:

بالنظر إلى الأهمية التي توليها دائرتنا الوزارية لهذا الملف، تم وضع خارطة طريق آخذين بعين الاعتبار الإنتاج الوطني لتلبية احتياجات المعبر عنها في مجال التجديد وتدعيم المؤسسات العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري للولايات من بينها ولاية قالمة.

وفي السياق نفسه، يجدر الذكر أنه سيتم تصنيع هذه المركبات من طرف مؤسسة تطوير صناعة السيارات (EDIV - MDN) والتي سوف تبدأ في عملية إنتاج نوع المركبات المتفق عليها خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية.

وعليه، سيتم تزويد وتدعيم حظيرة مؤسسة قالمة بعد الانتهاء من الإجراءات التعاقدية مع هذه المؤسسة واستلام المركبات حسب البرنامج المسطر لجميع المؤسسات العمومية للنقل الحضري وشبه حضري للولايات.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 جانفي 2025

السعيد سعيود
وزير النقل

8 ـ السيد حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة
إلى السيدة وزيرة البيئة وجودة الحياة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن المقاربة التي تستند عليها الدولة في إنشاء وتنفيذ المشاريع، خصوصا تلك التي لها طابع صناعي تفتقد إلى مراعاة تأثير تنفيذ المشروع في كل مراحله من الإنجاز حتى التشغيل وتأثيراته على البيئة أو المحيط بكل مكوناته وجوهر لبها الإنسان، هذه المقاربة تجعلنا نتساءل عن مشروع محطة تصفية مياه الصرف الصحي بحي البركة بعين صالح؛ هل سبق الإنجاز إعداد دراسة تأثير هذا المشروع، وهل هناك إجراءاتٍ تتخذ لتخفيف التأثيرات حتى تلك التي تظهر مستقبلاً بعد التشغيل؟ نقول هذا لأنه وصلت جمعية الشمس لحماية البيئة بعض شكاوى مواطني حي البركة عن عودة انتشار البعوض الذي أصبح يؤرق ليالي السكان بعد تجربة جمعية الشمس عين صالح 2 بزرع سمك البعوض في بركة الراقدة والذي أعطى نتائج جد مقبولة من ناحية تخفيف هذا المشكل البيئي.

سؤالي هو:

ماهي الإجراءات المتخذة من أجل القضاء على البعوض والسبل الكفيلة لتحسين الوضع وتدارك هذه الآثار في بداياتها قبل تعقد الأمور أكثر؟

الجزائر، في 17 ديسمبر 2024

حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

بداية أتقدم لكم بالشكر الجزيل على اهتمامكم الكبير بمجال البيئة وجودة الحياة، وعلى مساهمتكم الإيجابية في الحفاظ عليها وتحقيق التنمية المستدامة، وكذا اهتمامكم بالساكنة وتحسين إطارها المعيشي، من خلال انشغالكم المتعلق بماهيّة الإجراءات المتخذة من أجل القضاء على البعوض والسبل الكفيلة لتحسين الوضع البيئي بحي البركة بعين صالح، والمحافظة على صحة وحياة الساكنة من طرف قطاع البيئة وجودة الحياة.

وعليه، يطيب لي أن أحيطكم علما بالمعلومات المتعلقة بهذه المحطة، وبالمجهودات العملية والميدانية المبذولة لحماية البيئة وتحسين جودة حياة المواطن على مستوى ولاية عين صالح.

بداية تشغيل المحطة كان في شهر جوان 2024، وقد تم إبلاغ مصالحنا اللامركزية ممثلة في مديرية البيئة لولاية عين صالح مؤخرا خلال شهر نوفمبر من طرف الجمعية البيئية «الشمس» عن انتشار البعوض من المحطة، وتم تنظيم زيارة معاينة بتاريخ 26 نوفمبر 2024 إلى المحطة من طرف مصالح الموارد المائية ومسير المحطة (ديوان التطهير بالولاية) بحضور الجمعية البيئية «الشمس» أين أعطيت الموافقة للجمعية على زرع سمك البعوض بالمحطة من أجل القضاء على البعوض وهذا لتفادي أي آثار على المواطنين وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، علما أن هذه المحطة تقوم بمعالجة مياه الصرف الصحي بقدرة تصل إلى 8120 متر مكعب في اليوم، لـ 50800 ساكن.

أما فيما يخص تقليص الآثار، فإننا أبلغنا الجهة المسيرة (الديوان الوطني للتطهير بعين صالح)، من أجل تسوية وضعية المحطة بإنجاز التقييم البيئي (Audit environnemental)، وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 24 – 196 المؤرخ في 11 يونيو 2024 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06 – 198 المؤرخ في 31 مايو 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

تفضلوا، السيد العضو، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 جانفي 2025

نجيبة جيلالي
وزيرة البيئة وجودة الحياة

9 ـ السيد عمر خمایاس
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي

القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

في إطار استقبالنا للمواطنين ونزولا عند رغبتهم، يشرفني أن أتوجه إليكم بهذه الرسالة باسم العديد من الأسر الجزائرية للتعبير عن قلقهم البالغ بشأن مستقبل أبنائهم الذين يدرسون في الجامعة الخاصة «معهد نوميديا للتكنولوجيا» (رقم الاعتماد النهائي: 1037 بتاريخ 2024/08/13)، الواقعة في سيبر بارك الرحمانية سيدي عبد الله ـ الجزائر.

لقد كان افتتاح هذه الجامعة بارقة أمل لأولياء الأمور، إلا أن الغموض الذي يكتنف وضعها القانوني واعتراف الدولة بنشاطها وشهاداتها أثار لدينا العديد من التساؤلات التي باتت تهدد مستقبل أبنائنا الدراسي والمهني.

سؤالي هو:

ـ هل نشاط الجامعة معترف به رسمياً من قبل الدولة؟

ـ هل شهادات «الليسانس» التي تصدرها الجامعة معتمدة بما يضمن قبولها في سوق العمل والمؤسسات الحكومية والخاصة؟

ـ لماذا لا تصدر الجامعة شهادات "الماستر" و"الدكتوراه"؟

ـ هل يسمح للطلبة المنتسبين لهذه الجامعة بالانتقال أو التحويل إلى الجامعات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي؟

إن هذه التساؤلات تعكس مخاوفنا بشأن مستقبل أبنائنا حيث لا يمكننا القبول بأن تبقى هذه القضية دون توضيح، خاصة وأن الطلبة أمضوا سنوات من الدراسة في هذه الجامعة على أمل تحقيق مستقبل واعد.

ونود أن نلفت انتباهكم إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تقع على عاتق الأولياء أمورٍ حيث تصل الرسوم الدراسية إلى 600.000.00 دج سنوياً (200.000.00 دج كل شهرين) إضافةٍ إلى مصاريف النقل التي تقدر بـ 70.000.00 دج سنوياً، هذه التكاليف العالية دفعت على أمل ضمان مستقبل أبنائنا، لكننا اليوم نعيش حالة من الغموض والقلق بشأن جدوى هذه التضحيات، كما نتأسف لكون الطلبة في هذه الجامعة محرومين من أبسط الحقوق التي يحصل عليها أي طالب جامعي في الجزائر مثل بطاقة الشفاء. كيف يمكن لمؤسسة تعليمية تطالب برسوم مرتفعة أن تحرم طلبتها من حقوق أساسية كهذه؟ أليس هذا انتهاكا لحقوق الطلبة وأولياء أمورهم؟

سيدي المحترم: إننا لا نطلب سوى إجابات شفافة وطمأنة واضحة من الجهات الرسمية. نريد التأكد من قانونية نشاط الجامعة مدى اعتماد شهاداتها وحقوق الطلبة في التنقل بين الجامعات إن لزم الأمر. كما نرجو أن يتم تحسين الخدمات المقدمة للطلبة بما في ذلك منحهم الحق في بطاقة الشفاء لتخفيف العبء عن الأسر.

تفضلوا، بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 17 ديسمبر 2024

عمر خمایاس
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا بخصوص نشاط مؤسسة التعليم العالي الخاصة «معهد نوميديا للتكنولوجيا» الواقع مقرها ببلدية الرحمانية، دائرة زرالدة، يشرفني أن أفيدكم علما أن «معهد نوميديا للتكنولوجيا» مؤسسة خاصة للتكوين العالي، تم اعتمادها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب القرار رقم 108 المؤرخ في 04 فيفري 2021، ويخضع في تنظيمه وسيره لنفس الشروط والمبادئ السارية المفعول على مؤسسات التعليم العالي العامة، لاسيما بالنسبة لشروط التسجيل والتقييم والتدرج الحركية.

يضمن المعهد تكوينا عالياً مهنياً في طور الليسانس في ميدان «رياضيات وإعلام آلي»، شعبة «إعلام آلي»، بتخصصين «أنظمة مستقلة وبرمجيات محمولة مستقرة ومتنقلة» و"شبكة البنية القاعدية وأمن سبيراني"، ويتوج الطلبة المسجلون فيهما بشهادة ليسانس، تخول لحاملها نفس الحقوق والواجبات التي تكفلها الشهادات الممنوحة من قبل مؤسسات التعليم والتكوين العالي تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وبخصوص ضمان التكوين في طور الماستر فإن المعهد له الحق في اقتراح عروض تكوين في هذا الطور كلما تأكد من توفر الشروط البيداغوجية والتأطير وميادين التربصات،

أما التكوين في الطور الثالث للحصول على شهادة «الدكتوراه»، فإنه يتم حصريا على مستوى مؤسسات التعليم العالي العمومية.

وفيما يخص الانشغال الذي عبرتم عنه والمتعلق بالسماح للطلبة المنتسبين لهذه المؤسسات الخاصة بالانتقال أو التحويل إلى المؤسسات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فالعملية متاحة لهؤلاء مع مراعاة شرطين اثنين:

- توفر الأماكن البيداغوجية لدى المؤسسة المستقبلة،
- إحترام شروط الالتحاق بالميدان أو الفرع المختار لسنة الحصول على شهادة البكالوريا، يليها معادلة بيداغوجية جزئية لمحتوى البرنامج البيداغوجي للمؤسسة الخاصة، تتكفل بها الفرقة البيداغوجية المعنية للمؤسسة المستقبلة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 15 جانفي 2025

كمال بداري
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 17 شعبان 1446
الموافق 16 فيفري 2025

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587